جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المشاركة السياسية لطلبة الجامعات في الجزائر

دراسة ميدانية لطلبة جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة

إعداد الطالبين:

- حوامدي عبد الرحيم
- جابر البشير

اشراف الأستاذ:

د. فرج عبد الحميد

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ. عبادي خير الدين	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د. فرج عبد الحميد	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
أ. سويد عبد الفتاح	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

الشكر الأول لله عزّ وجلّ الذي من علينا بفضله فالحمد لله

الذي ألهمنا بالصبر والثبات ومدنا بالقوة والعزيمة

لمواصلة مشوارنا الدراسي

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف

الدكتور"**فرج عبد الحميد**" الذي لم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه وإرشاداته حول الموضوع

وآرائه السديدة التي كانت عونًا لنا

في إتمام هذا البحث

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات

وتصويبات

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل من مد لنا يد العون من قريب ومن بعيد على إنجاز هذا

العمل

مقدمـــــة

مقدمة:

تندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي والشعبي للمجتمع، ومن العوامل التي تساهم في صنع وبلورة هذه المشاركة هي عملية التنشئة السياسية فهي عملية مستمرة لتلقين القيم السياسية الأساسية للأفراد وتبني الاتجاهات والرؤى الاجتماعية تجاه السلطة والنظام السياسي.

ولقد أصبحت الديمقراطية المعاصرة عملية مركبة تتكون من مجموعة عناصر فإن المشاركة السياسية تمثل أحد ركائز هذه العناصر والتي تعد ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي.

والجامعة هي جزء من المجتمع الحديث ومن أهم المؤسسات الاجتماعية نظرا لما تقوم به من مهام علمية وعملية واقتصادية وسياسية متعددة، وتعد الجزائر من بين الدول التي تتميز بخصوصيات خاصة في تركيبتها السكانية فالمجتمع الجزائري مجتمعا فتيا من حيث بنيته الاجتماعية ونسبة الشاب فيه هي الغالبة إذ تقدر بـ75% بالمائة ويمثل الطلبة الجامعين قيمة معتبرة من هذه الفئة فإن عملية المشاركة السياسية لهذه الفئة أو عزوفها يكون له دور مؤثر في عملية التحول الديمقراطي للدولة، وبالعودة إلى تاريخ الثورة التحريرية التي خطط لها الشباب وقادها فقد كان للطالب الجزائري آنذاك دور في تحرير الوعي السياسي لخدمة الثورة ودعم الشباب للانخراط في السياسي. والحياة السياسية لدى الشباب والطالب الجزائري اليوم تختلف فإن حقيقة العلاقة التي تربط الشباب الجزائري بالعمل السياسي يتميز بالإقصاء الذي يتعرض له الشباب الواعي من قبل المجتمع الذي يراه حالما ومتطلعا أكثر مما يجب بسبب تقليد سياسي واجتماعي رسخ فكرة المسؤولية لكبار السن فقط في ذهن الفرد الجزائري كنتيجة لنصف قرن من الممارسة السياسية ذات البعد التسلطي. تستقطب والسلطة لدمجهم في الحياة السياسية.

الشعور بالعدائية تجاه الفعل السياسي يمكن أن تلمسه بسهولة في الأوساط الطلابية حيث ينأى الطالب بنفسه عن السياسية ومناقشة الراهن السياسي بعدما "ألقت النخب المستقطبة" من إطارات الجامعات في روع الطالب أن النقد والمعارضة يحرم عليه مجرد التفكير فيهما، ويرى البعض أن عزوف الشباب الجزائري عن المشاركة السياسية أصبح ظاهرة تثير الاهتمام فمن الملاحظ أن الشباب لا يشارك في اللعبة السياسية ولقد برزت بشكل أكثر إشكالية عزوف الشباب الجزائري عن ممارسة الفعل السياسي في الانتخابات وهذا طبيعي جدا ما دامت المشاركة السياسية الفعلية ليست وليدة قرار آني وإنما نتيجة لصيرورة معينة. وظل الشباب الجزائري والطلبة الجامعين دائما أول ما يسوق

في الحملات الانتخابية للمترشحين والأحزاب خلال الاستحقاقات وظلت المساحة التي يشغلها سواء في برامج المرشحين أو خطاباتهم الدعائية مساحة محدودة الدور إذ يمثل فيها الشباب الورقة الرابحة يمكن من خلالها كسب الأصوات والمعركة الانتخابية وتحولت دور المؤسسات الحزبية في الجزائر من مؤسسة تنشئة سياسية ومدنية هدفها العمل على تكون الطاقات الشابة إلى سلم اجتماعي للمغانم المادية والنفوذ، مما انعكس ذلك على تراجع دور التنظيمات الطلابية والشبابية في الانخراط في هذه الأحزاب ولم توفر له إلا المزيد من الإقصاء ويبقى السؤال المطروح عن الحيز الذي تحتله فئة الشباب الجزائري في البرامج الانتخابية في أرض الواقع. فإن الجامعة تمثل منبرا مهم لتفعيل المشاركة السياسية للطلبة والعمل على تكوينهم بطرق وأساليب مختلفة لأنها تعد حلقة وصل بين السلطة والمجتمع.

***أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية موضوع المشاركة السياسية لطلبة الجامعات في الجزائر في كونها من بين أهم المواضيع التي تطرحها الساحة السياسية والأكاديمية لاسيما في المواعيد الانتخابية هذا من جهة، ومن جهة ثانية اتساع العزوف الانتخابي في الوسط الجامعي والذي أصبحت له انعكاسات على أصعدة متعددة بالنسبة للأنظمة السياسية العربية والنظام السياسي الجزائري على وجه التحديد.

أما الأهمية **العلمية** فهي معرفة مدى مشاركة الطلبة في العملية السياسية وإعطاء حلول لتفعيلها

***أسباب اختيار الموضوع**

الأسباب الذاتية: الاهتمام الشخصي بالموضوع والرغبة في البحث فيه ومعرفته ولزيادة رصيدنا العلمي وكذا الرغبة في دخول البحث الامبريقي الذي يتميز بالحيوية.

الأسباب الموضوعية: المشاركة السياسية للطلبة الجامعيين لم تأخذ حقها في الدراسة أكاديميا.

*** أهداف الدراسة:**

تحاول هذه الدراسة الوقف على مسألة الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعة للشباب في الجزائر ومحاولة رصد بعض المؤشرات والمعاير لقياس نسبة الوعي والمشاركة السياسية لهذه الفئة المهمة من المجتمع التي تقود الفكر العلمي ومدى اهتماماتهم بالقضايا السياسية المطروحة، من أجل معرفة الأسباب والعوامل الجهات المسئولة والمحركة لهذه الظاهرة.

*** حدود الدراسة:**

سنركز فقط على المشاركة الانتخابية كمظهر من مظاهر المشاركة السياسية وخصصناها فقط لطلبة الشهيد حمة لخضر بالوادي

*** الدراسات السابقة:**

1-دراسة حبيس حسين حول الشباب والانتخاب درس فيها محددات العزوف الانتخابي باستخدام النظريات السوسيو سياسية واستخدام المنهج الكمي(الملاحظة-الاستبيان) قام بدراسته عن الانتخاب بجامعة سطيف، توصلت دراسته إلى أنّ عدم مشاركة شباب هذه العينة نتيجة لأسباب سياسية، وفقدان الأمل في الانتخابات والمحيط الاجتماعي الذي كرس ثقافة سلبية نحو المشاركة الانتخابية.

2- دراسة يحي بن يمينة بعنوان "السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر-شباب مدينة وهران نموذجا" 2014 أكدت الدراسة التي قام بها إلى وجود عزوف انتخابي للشباب عن المشاركة الانتخابية وذلك ليس لأن الشباب غير مسيس بل هو راجع إلى وجود خلل في مؤسسات التنشئة السياسية وأيضا وظروف البيئة السياسية، وأن الشباب اظهر نوع آخر من المشاركة السياسية بقيامه بالتظاهرات والإضرابات.

3- دراسة دريس نبيل بعنوان "المشاركة في الانتخابات، بين الدوافع والمعوقات وهي عبارة عن مقال علمي، تطرق فيها للعوامل المسببة لظاهرة الامتناع عن التصويت و التي تحدد طبيعة المشاركة و درجتها، وأن الاتجاهات السياسية و العوامل الاجتماعية و طبيعة الإطار السياسي توثر على المشاركة السياسية، وأن الوعي عامل مهم ينمي الرغبة في المشاركة، وأشار إلى أن ضعف المؤسسات السياسية تعرقل المشاركة السياسية بشكل عام، كما أوضح دور الثقافة السياسية وأيضا الأحزاب وطبيعة المناخ السياسي السائد ودور المؤسسة التشريعية كعوامل مؤثرة على المشاركة الانتخابية.

4- دراسة كريمة حوامد بعنوان "دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة السنة الأولى والثانية علوم سياسية دراسة ميدانية بجامعة باتنة_ عالجت هذه الدراسة دور الجامعة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة السياسية نظرا لأهمية هذه العملية في التأسيس لمواطنة وثقافة بمستوى مقنع من الوعي السياسي لدى الطالب.

*** اشكالية الدراسة**

تشكل المشاركة السياسية الفعل الإرادي للشخص الذي يحاول من خلالها التأثير على العمليات الانتخابية وعلى اتخاذ القرارات السياسية، وسنجيب من خلال هذه المذكرة على الإشكالية التالية:

- الى اي مدى يشارك الطلبة الجامعيين في الحياة السياسية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح جملة من التساؤلات

1-ما هو تعريف المشاركة السياسية؟

2- ماهي أهمية المشاركة السياسية

3- هل المشاركة الانتخابية عملية تتحكم فيها الانتماءات الضيقة؟

*** الفرضيات**

1- كلما كانت التنشئة السياسية قوية كلما زاد مستوى المشاركة الانتخابية

2- كلما كان أداء المؤسسات السياسية ضعيفا كلما زاد الامتناع عن التصويت

3- إن الانتماءات الضيقة سببا في اتخاذ المواطنين سلوكا انتخابيا معينا سواء بالمشاركة أو الامتناع

*** المناهج:**

منهج دراسة الحالة: هو منهج واسع الانتشار في الدراسات الأكاديمية وذلك لما له من أهمية في حصر عينة الدراسة أو وحدة الدراسة والإحاطة بجوانبها وظفت الدراسة هذا المنهج لتحديد الظاهرة المدروسة في الجزائر ودراسة مدى فعالية المشاركة السياسية للطلبة

كما اعتمدت الدراسة على الوصف باعتباره يتناسب مع الدراسة وذلك من خلال وصفنا للمشاركة السياسية.

أدوات الدراسة:

بما أن البحث ميداني فقد تم استخدام إحدى أدوات البحث العلمي وهي الاستبيان قصد جمع المعلومات حول المشاركة السياسية للطلبة، وهي من أكثر الأدوات استخداما في البحوث الكمية

أما عينة الدراسة فشملت طلبة جامعة حمة لخضر بالوادي

***خطة الدراسة**

لقد اعتمدت الدراسة على خطة مبنية على فصلين حيث تناول الفصل الاول الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية والذي يحتوي على مبحثين، الاول بعنوان المشاركة السياسية، في حين يوضح المبحث الثاني خصائص ودوافع وأهمية المشاركة السياسية

أما الجزء الثاني من الدراسة فقد تناول الدراسة الميدانية للمشاركة السياسية، حيث يحتوي على مبحثين، تناول المبحث الاول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، والمبحث الثاني بعنوان الحلول المقترحة لتفعيل المشاركة السياسية.

***صعوبات الدراسة**

لقد واجهنا عدة صعوبات من خلال هذه المذكرة أبرزها تضارب المراجع وضيق الوقت.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي
للمشاركة السياسية

تمهيـد:

تعد مسألة تحديد المفاهيم من أهم المسائل في حقل العلوم الاجتماعية بشكل عام، لذا وجب دراسة المشاركة السياسية التي تعتبر أرقى تعبير عن الديمقراطية، كما أنها تحظى بأهمية بالغة في العلوم السياسية، وتحديدا في فرعها الأكبر النظم السياسية، من هذا المنطلق أصبحت المشاركة السياسية مرادفة للديمقراطية والتي تصنعها معادلة الشراكة (جماهير = نسق سياسي)، كأسلوب لحياة أنجع خاصة في ظل ظروف التوجه الأحادي العالمي في إطار غياب البدائل وعلى الرغم من تعدد التعريفات الخاصة بمفهوم المشاركة السياسية بالنظر إلى أنماطها ومؤشراتها. كما تؤدى المشاركة إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع مما يؤدى بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام.

بالإضافة إلى أن المشاركة تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه. الأمر الذي سينعكس بالضرورة على شعوره بالانتماء لوطنه الكبير. وتجعل الجماهير أكثر إدراكاً لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانات المتاحة لها فتفتح باباً للتعاون البناء بين الجماهير والمؤسسات الحكومية.

فأهمية المشاركة تأتى من أنها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة.

المبحث الأول: المشاركة السياسية

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية جوهر الديمقراطية فهي تعطي للمواطنين الحق في رسم السياسة العامة من خلال منتخبيهم لقد قدم لمفهوم المشاركة السياسية تعريفات متعددة ومختلفة بحسب الزاوية التي يركز من خلالها الاهتمام بصورة أو بأخرى من صور المشاركة السياسية، كما يرجع ذلك إلى اختلاف المنطلقات الفكرية والأيديولوجية التي تحكم الباحثين، ويرجع أيضا إلى اختلاف المجتمعات وتباين طبيعتها.

حيث لقي مفهوم المشاركة السياسية اهتماما كبيرا من المفكرين في مجال العلوم الاجتماعية لأهميته وتداخله مع العديد من المفاهيم وكما هو معروف كانت المشاركة السياسية مقتصرة على الأثرياء وأصحاب المولد النبيل فقط حتى العصر الحديث، أما البقية وهم الأغلبية ممنوعون من المشاركة، منذ عصر النهضة بدأ الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية خصوصا خلال الثورة الصناعية وذلك بسبب ظهور قوى جديدة كالعمال، والتجار ترغب في أن يكون لها دور، كما ارتفعت أصوات بعض المثقفين منادية بالمساواة والحرية والمصلحة العامة وبمشاركة واسعة في العملية السياسية.

الفرع الأول: تعريف المشاركة والسياسة

قبل التطرف لمفهوم وتعريف المشاركة لا بد من اعطاء تعريف لغوي واصطلاحي لها

اولا المشاركة:

أ- لغة: "ورد في المنجد في اللغة العربية تعريف معنى المشاركة بمعنى شرك-شركا- وصار شركة، وتشاركا، أي وقعت بينهما شركة، اشترك في أمره: أي بمعنى جعله شريكا له فيه."[1].

[1]- سعاد بن قة "**المشاركة السياسية في الجزائر : آليات التلقين الأسري نموذجا:(1962-2005)**". أطروحة دكتوراه (قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012)، ص16

وتعني كذلك التعاون في مجال الحصول عليها أو على جزء منها، وهي كذلك اقتسام الأرباح والخسائر معا.

ب- اصطلاحا: عرفت الاستاذة نهى محمد أمجد نافع المشاركة بأنها الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، وصنع السياسات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الانتاجي، وكذلك على المستوى المحلي او القومي[1].

"تعني أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن، للتأثير على اختيار السياسات العامة وادارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي كان أو محلي أو قومي"[2].

كما تعرف المشاركة أيضا: " بأنها إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.[3]

ج- أنواع المشاركة:

1- المشاركة الاجتماعية: تعرف على أنها تلك الأنشطة، التي تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية، وتُسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع.

2-المشاركة الاقتصادية: هي مشاركة الجماهير في مشاريع التنمية الاقتصادية، وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها، كما قد تعني الأنشطة التي تقوم بها الجماهير؛ لدعم الاقتصاد القومي.

---

[1]- نهى محمد أمجد نافع، **المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين1981 و2002** قسم البحوث والدراسات الانسانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2013، ص ص 23-29.

[2]- زكرياء حريزي "**المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر نموذجا**". رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2011)، ص14

[3]- طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1999، ص 106.

3- المشاركة السياسية: تعنى تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون؛ بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، في عملية اختيار الحكام، أو التأثير في القرارات، أو السياسات التي يتخذونها.[1]

ثانيا: السياسة:

أ- لغة: كلمة سياسة في اللغة مصدر لساس، فيقال ساس الناس سياسة أي تولى قيادتهم ورئاستهم، والساسة هم قادة الأمم ومدبرو شؤونها العامة.[2]

واعتقد الكثير من علماء السياسة العرب بأن كلمة سياسة مشتقة من الكلمة الإغريقية polis حيث تعني الدولة المدينة.[3]

ب- اصطلاحا: عرف الاستاذ "دي فرجيه" السياسة بأنها: عبارة عن صراع متواصل بين فئة اجتماعية تسعى لبسط نفوذها والتحكم في مصير المجتمع كله والتمتع بجميع الخيارات، بين فئة مناهضة لها تحرص على توفير الامن والعدالة لجميع الافراد وتحويل أجهزة الدولة الى أداة فعالة لتحقيق الوئام الوطني، ودمج الافراد في مجتمع تسوده العدالة. عرفت السياسة بأنها: الاهداف التي تسعى جهة أو حكومة ما، لتحقيقها تجاه جهة أو جهات معينة كالوسائل التي تتبعها، أو تفكر في إتباعها تلك الجهة، لتحقيق تلك الأهداف"[4].

الفرع الثاني: تعريف المشاركة السياسية

قبل البدء بإعطاء تعريف للمشاركة السياسية نود أن نوضح ان هناك بعض المصطلحات التي لا يخلط بينها الكثير حتى أنه قد تظهر للوهلة الأولى على انها مرادفات مثل التعبئة الاجتماعية والدمج السياسي.

---

[1] – إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 328

[2]– طه السيد أحمد الرشيدي، **حق المشاركة في الفقه الإسلامي والقانون الروماني**، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص01.

[3]– صايل زكي الخطايبة، **مدخل إلى علم السياسة**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010، ص35.

[4]– عبد النور ناجي، **أزمة المشاركة السياسية**، عنابة: د م ن ،2007، ص10.

فسياسيا تعرف المشاركة السياسية على أنها " مرتبطة بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين، في الاشتراك بصورة منظمة في وضع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات، على أن تكون المشاركة قاصرة على إعطاء هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام، إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي."

أما علم الاجتماع فيذهب إلى تعريف المشاركة السياسية على أنها " العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية والمجتمعية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، على أن يكون إشراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي، الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه أهدافهم المشتركة لمجتمعهم.[1]

الحق الذي يخول للأفراد المساهمة والمشاركة في حكم أنفسهم ويتضمن ما يمارسه الأفراد في الحياة العناية من المشاركة في الانتخابات المختلفة والاستفتاءات المتنوعة وبصفة عامة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها الأجهزة والسلطات الحكومية يعرفها فقهاء المشاركة السياسية: هي حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الارادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة.

وهناك من يعرفها على أنها الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي[2].

[1]– زكريا حريزي، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية**، ص15.

[2]– داود الباز، **حق المشاركة في الحياة السياسية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص18.

الحق الذي يخول للأفراد المساهمة والمشاركة في حكم أنفسهم ويتضمن ما يمارسه الأفراد في الحياة العناية من المشاركة في الانتخابات المختلفة والاستفتاءات المتنوعة وبصفة عامة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها الأجهزة والسلطات الحكومية[1] .

يعرفها فقهاء القانون: الحقوق التي يقرها القانون للشخص باعتباره منتميا إلى بلد معين حتى يتمكن من الاشتراك في شؤون الحكم وفي إقامة النظام السياسي للجماعة وهذه الحقوق تهدف لحماية المصالح السياسية للجماعة كحق الانتخاب وحق الترشيح، حق تولي الوظائف العامة إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه وبحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون الحياة في ظله [2].

هي التي يلعب من خلالها الفرد دور في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة في الإسهام في وضع الأهداف العامة وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها وقد تكون عملية المشاركة السياسية من خلال ممارسات سياسية مباشرة كتقلد منصب سياسي أو عضوية حزب كما يمكن ان يكون من خلال التصويت أو مناقشة القضايا العامة[3].

يشير التعريف المعجمي للمشاركة السياسية إلى أنها الأنشطة التي ترتبط بالحكومة أو الدولة من خلال مؤسساتها السياسية أو المساهمة مع الآخرين في بعض الأنشطة والمشروعات التطوعية لصالح المجتمع إي هي القيام بدور في النشاط المرتبط بالدولة أو الحكومة أو السياسة.

يشير مفهوم المشاركة السياسية إلى تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع مثل اختيار القادة وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة، وتشتمل تلك الأنشطة بصورة أساسية على التصويت والبحث عن المعلومات، المناقشة وحضور الاجتماعات،

---

[1]– طه السيد احمد الرشيدي، **حق المشاركة السياسية في القانون الإسلامي والفقه الروماني**، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2011، ص5.

[2]– داود الباز، مرجع سابق، ص 15.

[3]– هشام محمود الأقداح، **الاستقرار السياسي في العالم المعاصر**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص41.

المساهمة المادية والاتصال بالنواب أما الصور الأكثر فاعلية للمشاركة هي الانضمام بصفة رسمية إلى حزب، التسجيل في الانتخابات، المنافسة على وظيفة حزبية[1].

يرى عبد السلام نوير أن المشاركة السياسية هي: "عملية ديناميكية يشارك فيها الفرد في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواعي، من اجل التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي، وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها الاشتراك في الأحزاب، والترشيح للمؤسسات التشريعية، والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت".[2]

ويراها السيد عبد الحليم الزيات كونها "عملية طوعية رسمية تنمو عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، تعبر عن اتجاه عقلاني رشيد وينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها من خلال ما يباشره من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية.[3]

كما يشير د. عبد المنعم المشاط إلى أنها:" شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد أو مساندة أو معارضة لكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها".[4]

ويعرفها محمد السويدي في كتابه "علم الاجتماع السياسي": "أنها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر، مثل (تقلد منصب سياسي) أو غير سياسي مثل (مناقشة الأمور العامة)، أي تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"[5]

---

[1]– سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية**، القاهرة: جامعة عين شمس، 2005، ص18

[2]– الطاهر علي موهوب، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، ط1، القاهرة: دار العلم والإيمان، 2010، ص100.

[3]– السيد عبد الحليم الزيات، **البنية والأهداف**، ج1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 2002، ص25.

[4] – تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسيات العامة**، ط1، عمان، الأردن: د م ن، 2004، ص ص181–182.

[5]– عادل عبد الغفار، **الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية**، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009، ص58.

أما إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي فيرى: على أنها تمثل" درجة اهتمام المواطنين بأمور السياسة وصنع القرار وكلما زادت المشاركة السياسية من طرف المواطنين كلما زادت قوة القرار السياسي كما أن التصويت يمثل ابسط صورها وكلما ضعفت المشاركة في هذه المجتمعات زادت صور العنف فيها".[1]

ومن المفكرين الغرب الذين عرفوا المشاركة السياسية نجد **وينير** الذي يرى أن المشاركة هي: "كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على اختيارات سياسية، أو إدارة الشؤون العامة، أو اختيارات الحكام، وعلى كل المستويات الحكومية محلية أو وطنية.[2]

ويرى كل من **ني وفيربا** المشاركة السياسية بأنها تشير إلى الأفعال القانونية التي يقوم بها مواطنون نحو التأثير على اختيار الأفراد الحكوميين أو الأفعال التي يقومون بها.[3]

يعرفها **ماكريدس** و**براون** على أنها: "تلك الأنشطة الإدارية المشروعة التي يقوم بها المواطنين بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات التي يتخذونها.

يعرفها **فليب برو**: على أنها" مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لان تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي تعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة".[4]

تعريف**رايت**": "نشاط يقصد به التأثير في اختيار القائمين بالحكم وفي كيفية قيامهم به".

---

[1]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية(عربي–انجليزي)**، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص98

[2]– إبراهيم أبرش، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص249.

[3]– بليل زينب، **موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم سياسية تخصص تنمية محلية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2012–2013، ص24.

[4]– فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية، 1998، ص301.

تعريف "**ماك كلوسكي**": "هي تلك الأنشطة الارادية التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام، وفي تكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر"[1].

يضيف "**ماك كلوسكي**" مسألة الارادة والتي يساهم الأفراد بطواعية في اختيار الحكام وفي التأثير في السياسة العامة.

أما **اهيلز** فيعرفها أنها: عمل تطوعي مقصود يهدف إلى التأثير في القرارات السياسية[2]

وهي عملية يقوم من خلالها الفرد أو الجماعة بالإسهام الحر والواعي المنظم في صياغة نمط الحياة السياسية للمجتمع وتتم عملية المشاركة السياسية في مجتمع سياسي، قد يكون بدائيا (قبيلة أو عشيرة)، أو عصريا (الدول والمنظمات الدولية).

وبالنسبة للدول قد يكون المجتمع محل المشاركة مجتمعًا خاصًا بفئة محددة ومن ذلك المجتمعات المهنية مثل النقابات المهنية أو العمالية، أو المجتمعات التطوعية كالجمعيات الأهلية . وقد يكون هذا المجتمع داخل الدولة مجتمعًا عامًا على المستوى المحلي أو على المستوى الشامل للدولة[3]

التعريف الإجرائي: "المشاركة السياسية هي مجموعة الأنشطة الاختيارية الإرادية التي يقوم بها الأفراد في المجتمع من المشاركة في اختيار الحكام وتشكيل ورسم السياسات العامة، بهدف التأثير على القرارات الحكومية وإدارة الشؤون العامة من أجل تحقيق التوزيع العادل"[4].

---

[1]– عبد الاله واردي، "**التأصيل الفقهي للمشاركة السياسية**"، جريدة الحوار المتمدن، العدد1994، (13–03– 2018).

[2]– عامر صبع،" **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص21 .

[3]– احمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية**، (د ب ن، د م ن، 2010)، ص9 .

[4]– عادل عبد الغفار، *الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية*، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009، ص58.

المطلب الثاني: مستويات ومراحل وأشكال المشاركة

الفرع الأول: مستويات المشاركة السياسية

تختلف مستويات المشاركة من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل وهذا راجع إلى أن المشاركة السياسية كانت تعني بصفة عامة تلك الأنشطة الاختيارية والتطوعية التي يسهم من خلالها في الحياة العامة.

اتفق اغلب الباحثين على وجود أربعة مستويات للمشاركة السياسية وهي:

أ – **المستوى الأعلى:** وهم ممارسو النشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة شروط من ستة: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب– **المستوى الثاني:** المهتمون بالنشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج – **المستوى الثالث:** الهامشيون في العمل السياسي، ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات، أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور[1].

د– **المستوى الرابع:** المتطرفون سياسيًا، وهم أولئك التين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف.[2]

[1]–عامر صبع، مرجع سابق، ص26 .

[2] عادل عبد الغفار،مرجع سابق،ص66.

والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة، أو تجاه النظام السياسة بصفة خاصة، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة، وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف.[1]

الفرع الثاني: مراحل المشاركة السياسية:

يمر أي مواطن بعدة مراحل من أجل البدء في عملية المشاركة السياسية وبدونها لا يمكنه ان يكتسب ثقافة سياسية تؤهله لدخول الحياة السياسية كأدلة الواجب الانتخابي او تبوء منصب سياسي وهذه المراحل هي:

1- الاهتمام السياسي: ويتمثل هذا الاهتمام من مجرد المتابعة أو الاهتمام بالقضايا العامة على فترات مختلفة قد تطول وتقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية حيث يهتم بعض الأفراد بالمناقشات السياسية مع عائلاتهم أو زملائهم في العمل، وتزداد هذه الظاهرة خلال الأزمات أو أثناء فترة الانتخابات.

2- المعرفة السياسية: ويقصد بها معرفة الشخصيات السياسية في المجتمع سواء على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء مجلس الشعب مثل أعضاء المجلس المحلى وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء.

3- التصويت السياسي: ويكون من خلال المشاركة في الحملات الانتخابية وتقدم الدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين بالتصويت.

4-المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقدم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.[2]

[1]- احمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية، ترجمة المادة الأجنبية:** نشوى عبد الحميد إخراج فني أشرف أبو النيل احمد سيد، (د ب ن، د م ن، د ت ن)، ص 12

[2] -عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد جاب الله عمارة، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص179.

الفرع الثالث: أشكال المشاركة السياسية:

تعددت تقسيمات المشاركة السياسية فيقسمها الأبرش إلى 3 أشكال ظرفية مستقلة ومنظمة.[1]

***مشاركة منظمة:** تكون في إطار المؤسسات أو التنظيمات القائمة وتشكل حلقة الوصل بين المواطنين والنظام السياسي، عن طريق أجهزة تقوم بمهمة جمع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها، وتحولها إلى اختيارات سياسية عامة في إطار برامج محددة.

* **مشاركة مستقلة:** يقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها، ويكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك.

* **مشاركة ظرفية:** تتم في المناسبات وتظم غير النشطين وغير المؤطرين سياسيا من الجمهور أي عامة الناس، تتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات.[2]

وهناك من يقسمها على أساس درجة الشدة إلى مشاركة منخفضة في القرار السياسي أو مرتفعة في القرار السياسي أما الأولى تتمثل في طاعة القوانين، الالتزام بالأخلاق الحميدة التصويت وغيره. أما المشاركة المرتفعة كالمشاركة في الحملات الانتخابية، فسيادة نمط معين للمشاركة يرجع إلى طبيعة الثقافة السياسية السائدة.[3]

وهناك من قسمها قسمين:

فالمشاركة الحرة هي القاعدة في الديمقراطيات الليبرالية حيث توفر للأفراد حرية في الاختيار سواء أن يشاركوا أو لا والاختيار حتى في كيفية مشاركتهم.

أما المشاركة المقيدة بالنظام فهي تدعم النظام من خلال حشد الناس خلفه في محاولة لتقوية سلطة الحكومية ولعل هذا النوع كان شائعا في الدول الشيوعية، أما في العالم الثالث فالعلاقة تبعية

---

[1]– إبراهيم الأبرش، مرجع سابق، ص ص250–251.

[2]– محمد أمين لعجال أعجال، **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، (نوفمبر2007)، ص 24.

[3]– طارق محمد عبد الوهاب، مرجع السابق، ص 11

بين الأشخاص ذوي المكانات المنخفضة وبين ذوي النفوذ ويطلق على هذا النمط بالمقايضة الشخصية.

1- المشاركة السياسية الرسمية: يقوم بها أصحاب المناصب الرسميين انطلاقا من واقع الحفاظ على مصالحهم، من خلال تحقيق الدوام والاستمرار والاستقرار المنسق، الذي يهيمنون عليه، ويواجهون من خلال هذه العملية مصاعب أو صراعات من الآخرين ذوي المصالح من أعضاء المجتمع.

المشاركون الرسميون هم:

- أصحاب المناصب السياسية العليا، حيث يشكلون المستوى الأول من المشاركة السياسية الرسمية، ويأتون على قمة التدرج، حيث يمتلكون الحق في اتخاذ أو صنع القرار السياسي الذي يؤثر على المجتمع ككل. [1]

- البيروقراطيون الكبار، ويأتون في المستوى الثاني من المشاركة، ومثال ذلك نواب الوزراء.

2- المشاركة السياسية غير الرسمية: وتتكون من أحزاب السياسية خارج السلطة، وجماعات الضغط، أو المصلحة، والأقليات وهو يمثلون المعارضة في أي نسق سياسي، ويمثلها فواعل وأطراف تقوم بالدور غير الرسمي من خلال مشاركتهم في رسم السياسة العامة، مثل الجماعات الضاغطة، الأحزاب السياسية، والمواطنين بصفتهم الشخصية، وقد تمت تسميتهم بغير الرسميين، على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبونه في مختلف الظروف، لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية، أي أنهم لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة.

* **الأحزاب السياسية:** تلعب الأحزاب السياسية دور المبلور للمصالح الاجتماعية، والمبرر للمطالب والاحتياجات، لربطها ببدائل السياسة العامة، والبرامج الملبية لها، وتتوقف الطريقة التي تستخدم في تجميع الموارد وتوحيدها على عدد الأحزاب والسياسية في الساحة، ومع ذلك فإن الأحزاب السياسية تظل في كل الأحوال غير الجماعات المحلية في وظيفتها ودورها، فهي لا تتبنى قضايا صغيرة أو مصالح فئة صغيرة، بل تناصر مواقف وسياسات تتسم بالعمومية وبعض الشمولية

[1] -إسماعيل علي سعد، **أسس علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 359-365

* **الجماعات الضاغطة:** وهذه الجماعة كما يبدو تلعب دورا مهما وعمليا في مختلف الأقطار، وتعتمد طرق مشاركتهم وسبل تأثيرهم في السياسات العامة على طبيعة مجتمعاتهم ونظمهم.

كما تأخذ المشاركة السياسية أشكال أخرى لا تقل أهمية عن قيمة النشاط الانتخابي، فهي تعرب عن ممارسات اندمجت في اللعبة السياسية وبالخصوص في المعارضة التي لا تقبل اختزال الاشكال أو الإنقاص منها:

– **المشـاركة التعاقديـة:** وسميت بالتعاقدية باعتبار أن أساسها علاقة قائمة بين الأفراد والهيئات والمؤسسات وما يترتب عن هذه العلاقة الاتفاق الضمني بالولاء وعدم المعارضة من أشكالها: الممارسة المتحضرة والالتزام السياسي والتي هي عبارة عن تصرفات تندرج ضمن المشاركة السياسية المتعاقدة. كما يوجد بعض الممارسات متدرجة لهذا التصنيف لها علاقة طبيعية بالممارسات المتحضرة، ومن الأمثلة على ذلك الانخراط في عمل حزب سياسي تابع لجمعية أخرى، يشارك بالتأكيد في مناقشات سياسية ويبحث بالضرورة عن حد أدنى من المعلومات، وتوقيف هذه الممارسة على الثقافات السياسية.

– **المشـاركة العنيفـة:** ويقصد بها كل مظاهر العنف السياسي التي تنشط في غياب الممارسات الديمقراطية، من حوار ونقاش وتعبير عن الرأي والرأي الآخر، عندما تظهر في شكل انقلابات عسكرية تستهدف الاستيلاء على السلطة، وفي مستويات اقل توجد الاحتجاجات كوسيلة للحصول على مختلف المطالب، حيث أن المظاهرات والتجمعات تعتبر سلوكات عادة ما تتميز بها الأنظمة غير الديمقراطية وهي سلوكات عنيفة بالدرجة الأولى وكثيرا ما يصاحبها من أعمال عنف تؤدي إلى خروقات وانتهاكات لمجموعة من الحقوق الإنسانية. ولا يعبر عن مطالب قطاعات واسعة من الشعب، مما يدفع هذه الجماعات إلى العنف من أجل تغييره والإطاحة برموزه وعادة ما تنظر هذه الجماعات إلى الأوضاع الجارية على أنها أوضاع فاسدة[1].

[1]– هشام سليمان حمد الفلايلة، **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية 1999–2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص ص 85–87.

المبحث الثاني: خصائص ودوافع وأهمية المشاركة السياسية

المطلب الأول: خصائص المشاركة السياسية:

تتميز المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمجموعة من السمات والخصائص الهامة، وذلك على النحو التالي:

1-المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي، حيث إن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية؛ لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه القضايا والأهداف.

2-المشاركة سلوك مكتسب، فهي ليست سلوكاً فطريًا يولد به الإنسان أو يرثه، وإنما هي عملية مكتسبة، يتعلمها الفرد أثناء حياته، وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

3-المشاركة سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير، فهي ليست فكرة مجردة، تحلق في الأجواء ولا تهبط إلى مستوى التنفيذ.

4 – المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة، متعددة الجوانب والأبعاد، تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية، في المعرفة والفهم، والتخطيط والتنفيذ، والإدارة والاشتراك، والتقويم وتقديم المبادرات، والمشاركة في الفوائد والمنافع.

5-لا تقتصر المشاركة على مجال أو نشاط واسع من أنشطة الحياة، بل إن للمشاركة مجالات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية، يمكن أن يشارك فيها الفرد من خلال اشتراكه في أحدها، أو فيها كلها في آن واحد.

6- المشاركة الجماهيرية لا تقتصر على مكان محدد، ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.[1]

7- المشاركة حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع، وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه، وأن ينتخب من

[1]- عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله، مرجع السابق، ص 184.

يمثله في البرلمان، وأن يرشح نفسه إذا رأى في نفسه القدرة على قيادة الجماهير، والتعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية.

فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية، فلا ديمقراطية بغير مشاركة، كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسئوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه؛ لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع.

8- المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي تهدف إلى أن الحياة الديمقراطية السليمة، تقتضي مشاركة الجماهير في المسئولية الاجتماعية، مما يعنى تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالمسئولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري، في النهوض بالمجتمع نحو الترقي والرفاهية، والمساهمة في دفع عجلة التنمية.[1]

9- المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير؛ حيث تساهم في بلورة فكر واحد، نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك، والرغبة في بذل الجهود، لمساندة الحكومة والتخفيف عنها.

المطلب الثاني: دوافع وأهمية المشاركة السياسية

الفرع الأول: دوافع المشاركة السياسية

يسعى الفرد للمشاركة في مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، ولعل هناك أسباب تدفعه إلى ذلك سواء تتعلق بالمجتمع ككل أو بالفرد واحتياجاته الشخصية. فالمواطن السياسي هو إنسان عاقل بالدرجة الأولى فقد تدفعه مصلحته الخاصة إلى المشاركة لأنه سيدرك فيها فائدة سواء مادية أو معنوية، عاجلة أو مؤجلة.

فهناك من يقسمها إلى أسباب عامة[2] وأخرى خاصة:

- الشعور أن المشاركة هي واجب والتزام لكل فرد إزاء مجتمعه مما يستوجب مشاركة الجماهير بفاعلية فيعربون عن أرائهم وأفكارهم ورغباتهم فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين والسياسات وبرامج

[1] - المرجع السابق، ص 184.

[2]- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية تجربة الجزائر**، بيروت: مركز الدراسات العربية، 2001، ص159.

تخدم الصالح العام، فالرغبة في مشاركة الآخرين تؤدي إلى تحسين مستويات الخدمة وتؤدي إلى تطوير المجتمع من خلال الدور المحوري الذي يؤثر على حاضر الفرد ومستقبله والداعم لمسيرة التنمية.

– محاولة التأثير على صنع السياسية العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع وتحقيق المصالح الشخصية وتتمثل في السيطرة والتمتع بالنفوذ.[1]

وهناك من يرجعها إلى أسباب نفسية وسياسية ودينية ودفاعية وتضامنية.

– الدوافع النفسية: فالفرد يسعى لإثبات وجوده، وتأكيد ذاتيه كانسان حر الإرادة له القدرة على اتخاذ موافق اتجاه أي موضوع سياسي له أهمية.

– المشاركة كتعبير عن الوعي السياسي: العديد هم الذين يعتبرون المشاركة السياسية كنوع من الواجب الوطني ومسؤولية وطنية ،فهناك ربط بين الحقوق التي يحصل عليها الفرد كونه جزء من المجتمع وواجب اتجاه هذا المجتمع.

– المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن المطالب: تختلف المطالب فقد تكون نقابية أو سياسية أو اجتماعية، فمشاركة الفرد في انتخابات أو استفتاء تكون بدافع تحقيق مطالب يرى انه بمشاركته سيحققها

–المشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية: ينتشر هذا النوع عند الحركات القومية والجماعات الدينية، حيث تعتبر هذه الجماعات المشاركة وسيلة لإظهار فكرهم القومي أو الديني.

–المشاركة السياسية خوفا من السلطة: والمقصود بها لجوء الأفراد للمشاركة بدافع الخوف من السلطة قد تعتبر كل من لجأ إلى الخروج إلى مظاهرة أو قاطع الانتخابات أو غير ذلك من مظاهر العزوف تحديا لها ويمكنها معاقبتهم.

–المشاركة السياسية طلبا لمنصب وظيفي أفضل: يقوم العديد من الأفراد بالانخراط في عمل سياسي بهدف تحقيق طموحاتهم، إما بالوصول إلى البرلمان أو قيادة حزب من الأحزاب.

[1]– عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع السابق، ص184.

– المشاركة السياسية دفاعا ضد خطر متوقع: قد يكون المواطن لا مبالي سياسيا، إلا أن تمر البلاد بأحداث تهدد مصالحه أو قيمه أو معتقداته، تدفعه للخروج من حالة اللامبالاة إلى الانخراط في الحياة السياسية قصد مواجهة الخطر.

– المشاركة السياسية مظهر من مظاهر التضامن العائلي أو قبلي: قد يكون الفرد مجردا من أي ميول سياسي ولا يرغب في نيل أي منصب سياسي، ولا ينتمي إلى أي جماعة سياسية، ولكنه يشارك ليدعم آخاه أو عما له أو أي قريب كان.

كما لخص الدكتور "عبد الهادي الجوهري" في كتابة الموسوم ب "دراسات في علم الاجتماع السياسي "دوافع المشاركة سواء السياسية أو الاجتماعية في النقاط التالية: العمل من أجل الصالح العام، حب العمل مع الآخرين، الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين، الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات أو الأحزاب، كسب تقدير واحترام المواطنين، مزاملة الأصدقاء، مصلحة مادية، الدافع الذاتي للمشاركة العمل من أجل إشباع جملة من الحاجات من بينها: الحاجة إلى الانتماء، حاجات المركز، حاجات التقدير، حاجات تحقيق الذات، وجود حوافز مادية للمشاركة.[1]

أما "إسماعيل علي سعد" فيرى في كتابة أسس علم الاجتماع السياسي، أن دوافع المشاركة السياسية وأهدافها، تنبثق من واقع البيئة الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها الفرد ويتعامل معها، أو من خلال احتكاكه المباشر بالعالم الخارجي، ناهيك عن تأثير وسائل الاتصال الجماهيري، وما تبثه من رسائل. إضافة إلى ذلك، تتوقف دافعية الفرد ورغبته في المشاركة على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها، فكلما تعددت وتنوعت هذه المواقف كلما ازداد احتمال مشاركة الفرد في العملية السياسية وازداد كذلك عمق ومدى المشاركة السياسية.[2]

[1] –عبد الهادي الجوهري، أصول **علم الاجتماع السياسي**، ط1، د ب ن: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 57–58.

[2]– إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 453.

الفرع الثاني: أهمية المشاركة السياسية

تمثل المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها.

إن المشاركة السياسية تتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه، ويصبح معه الفرد مستعدا لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا.

فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة، بحيث تمنح للفرد فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وبالتالي تصبح مفتاحا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وقناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي بما يتيح استتباب الأمن والسلم في المجتمع.

وتعتبر المشاركة السياسية إضفاء لمصداقية وشرعية النظام والهيئات الحكومية، وسياجا أمنيا للديمقراطية، وذلك من خلال تكريس حق المواطنين في التعبير عن آرائهم حول المسائل الوطنية في حدود ما يسمح به القانون، وعدم احتكار العمل الوطني لصالح فئة معينة تعطي لنفسها حق الحراك السياسي.[1]

[1]– محمد أمين لعجال أعجال، مرجع سابق، ص 244.

المطلب الثالث: محددات ووسائل المشاركة السياسية

الفرع الأول: محددات المشاركة السياسية

يرى علماء السياسة أن مشاركة الفرد في الحياة العامة تتأثر بالعديد من المتغيرات لعل من أهمها المؤثرات السياسية التي يتعرض لها، وخصائص الخلفية الاجتماعية، ومدى توفر وفاعلية القنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي، وغيرها من المحددات التي يمكن التعرض لها على النحو التالي:

1- المنبهات السياسية: إن تعرض الفرد للمنبهات السياسية يزيد من معارف السياسة وينمي اهتماماته العامة ومن ثم يكون لديه الاستعداد لمزاولة الأنشطة السياسية.

هذا الفرض يعني إن تعرض الإنسان للمنبهات السياسية يزيد من احتمال مشاركته دون أن يعني بالضرورة مشاركته فعلاً.

والمنبهات السياسية هي تلك المعلومات والأخبار التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيرية وكذا ما يثار في الاجتماعات العامة والمحادثات الشخصية وما يثار في الحملات الانتخابية.

والحقيقة أن مستوى التعرض للمنبهات السياسية يرتبط بالعديد من العوامل كالانتماء الطبقي والمستوى التعليمي والوضع الثقافي ومحل الإقامة وفي هذا يمكن القول أن الطبقة الوسطى وسكان الحضر والمتعلمين أكثر استعداداً لقبول المنبهات السياسية بخلاف غيرهم من العمال وسكان القرى والبدو والأميين.

كذلك لشخصية الفرد دوراً هاماً في التأثر بالمنبهات السياسية فالفرد الحزبي أو العقيدي أكثر ميلاً إلى استقبال المنبه السياسي والتفاعل معه قياساً بالذين لا هوية حزبية لهم.

2- المتغيرات الاجتماعية: مستوى المشاركة السياسية يرتبط بالعديد من المتغيرات الاجتماعية كالجنس وعامل السن والغنى والفقر والصحة والمرض والبعد والقرب من المدن والمعرفة والجهل.. فليس من شك أن التحسن في المستوى المعيشي يسهم ولو بقدر ضئيل في رغبة المواطن في المشاركة السياسية فأصحاب الدخل المتوسط أكثر استعدادا للمشاركة من نظائرهم من ذوي الدخول

الدنيا، كذلك فإن ارتفاع مستوى التعليم يجعل الإنسان أو الفرد المتعلم أكثر إيماناً وأشد وعياً بأهمية المشاركة ولا شك أن الأمية تأتي في مقدمة العوائق التي تعوق المواطنين عن المشاركة السياسية ولعل هذه الإشكالية تأتي في مقدمة العوامل التي تعوق التنشئة السياسية في الدول النامية. [1]

أيضاً فالأشخاص المتمتعون بوظائف مرموقة المفترض أنهم أكثر ميلاً للمشاركة من أصحاب الوظائف المتواضعة والعمال المنضمون لنقابات فاعلة أكثر مشاركة من أمثالهم الذين تضمهم نقابات هامشية التأثير فمثلاً يزيد التصويت لدى عمال النقابات في انجلترا عن أمثالهم في الجزائر كما كان لدور نقابة تضامن في بولندا تأثير كبير على أعضائها في المشاركة في الاحتجاجات ضد النظام الشيوعي السابق.

كذلك يلاحظ أن المرأة أقل استجابة إلى المشاركة من الرجل وتتضح هذه الصورة جيداً في المجتمعات الشرقية، كما أن دور السن له دلالة واضحة فالفرد في طور المراهقة يكون عازفاً عن الاشتراك بخلاف الذين في سن الرجولة فمشاركتهم أكبر وبشكل عام كلما تقدم الإنسان بعد ذلك في العمر قلت رغبته في المشاركة.

3-البيئة السياسية : هي الحيز السياسي الذي يعيش فيه الفرد من تنظيمات حزبية وشعبية ومجالس نيابية ودستور يقنن دور الدولة والمواطن ونظام إعلامي يوفر وسيلة اتصال بين القواعد الجماهيرية والسلطة، كما يضم أيضا الإطار السياسي رؤية القيادة لدور المواطن ومن هنا فإن الإطار السياسي هو كل ما يبين البناء القومي والبناء التحتي من وسائل اتصال ومن هذا يمكن أن نتبين أن حجم وشكل المشاركة التي تنعم بها المجتمعات الغربية راجعً إلى توافر إطار سياسي ملائم يدفع المواطن إلى المشاركة فهناك الأحزاب القومية والمجالس المحلية وكلها تقوم على انتخابات حرة نزيهة وهناك دستور يتلائم مع احتياجات ومطالب الجماهير .هناك إعلام قوي مستقل وجماعات المصالح ذات التأثير القوي وهذا ما تفتقده النظم الشمولية التي تقوم على حزب واحد وسلطة مركزية تعمل على

[1]- أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص21-22.

تهميش دور المواطن في إبداء رأيه ومشاركته ويظل دور الفرد هنا إقرار ما تراه السلطة بغض النظر عن صلاحية برامجها.

الفرع الثاني: وسائل المشاركة السياسية

ورد في كتاب علم الاجتماع السياسي للدكتور "إبراهيم أبراش" بأن وسائل المشاركة السياسية، تتحدد في النقاط التالية:

1- المشاركة عن طريق التصويت في الانتخابات:

يعتبر التصويت في الانتخابات من أهم مظاهر المشاركة في النظم الديمقراطية، و ترتبط هذه العملية بالديمقراطية التمثيلية حيث يشار التعبير عن مصير الأمة من خلال غالبية الأصوات، كما ان نجاح هذه المشاركة يتوقف على مجموعة من الاعتبارات كمراقبة ومحاسبة الممثلين، كما ترتبط بالنظام السياسي ومدى صدق توجهاته الديمقراطية وكذلك قبول ما تفرزه الصناديق وكذلك مبدأ التداول على السلطة، فالتصويت يشير إلى عمل لأول به المواطن ان يظهر مدى ولائه للنظام السياسي أكثر من أي شيء أخر، وقد تقوم عملية التصويت على أساس أن المواطن يرتقي أي يكون صالحا حيث يؤدي واجبه المدني[1].

2- المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبي:

يقصد بالاستفتاء الشعبي، الاحتكام للشعب في أمر معين قد يكون مشروع أو اقتراح قانون أو موضوع يتعلق بسياسة الدولة.[2]

ويأخذ الاستفتاء صورا مختلفة:

- **الاستفتاء المسبق:** وهو استشارة الشعب على قانون ما قبل المصادقة عليه.

[1]- إسماعيل علي سعد، **مبادئ علم السياسة "دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية"**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص356.

[2]- سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ج1، ص 95.

- **الاستفتاء اللاحق:** ويكون اللجوء إليه بعد المصادقة على مشروع القانون من قبل البرلمان، ويكون في شكلين:

أ- استفتاء المصادقة: عدم وجوب قانون محل الاستفتاء إلا بعد موافقة الشعب.

ب- استفتاء الحذف: في هذه الحالة يطلب من الشعب حذف قانون ساري المفعول.

- **الاستفتاء التأسيسي:** يتعلق بوضع الدستور.

- **الاستفتاء التشريعي:** يتعلق بمشروع قانون عادي أو عضوي أساسي.

- **الاستفتاء الدستوري:** ويتعلق الأمر بتعديل الدستوري.[1]

يتواجد هذا النوع من المشاركة في الأنظمة الديمقراطية فحواه انه يتم اتخاذ قانون أو إجراء فقبل تطبيقه عليه أن ينال الموافقة الشعبية فتلجأ إلى الاستفتاء الشعبي، كما انه قد يكون إجباريا وأحيانا تكون الحكومية حيرة في اللجوء إليه، فقيد تلجأ بعض الأنظمة إلى الاستفتاء بهدف تحقيق أهداف معينة قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية كالإجراء بعض التعديلات في الدستور.

هو شكل من أشكال الممارسة تلجا إليه بعض النظم السياسية في حالة محددة دستوريا، حيث يتمكن المواطنين من الاعتراض على قانون صادر عن البرلمان خلال مدة معينة، يكون لهم الحق في المطالبة بعرضه على الاستفتاء الشعبي.[2]

3- المشاركة عن طريق الاقتراع الشعبي:

بعض الدساتير تمنح للأفراد حق اقتراح مشروع قانون، وعرضه على الجهات المنصوص عليها دستوريا.

[1]- إدريس بوكرا، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011، ص 171.

[2]- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص ص251-252.

4- المشاركة السياسية عن طريق طلب إعادة الانتخاب:

يمنح الدستور للمواطنين حق الاعتراض على انتخاب بعض النواب، أو الجمعية العمومية بكاملها، أو مسؤولين عموميين إذا طعن في نزاهة انتخابهم، أو قاموا بإثارة الشكوك حول دستورية وقانونية ممارساتهم.[1]

5- المشاركة السياسية باللجوء إلى وسائل الضغط:

يلجأ إلى هذا الشكل من المشاركة السياسية عند غلق قنوات المشاركة الشرعية، يتمثل ذلك في حق الإضراب، أو القيام بالمظاهرات لأهداف سياسية أو العصيان المدني، اللجوء إلى ممارسة العنف ضد مؤسسات الدولة ورموزها.

6- المشاركة عن طريق جماعات الضغط:

تتمثل في لجوء جماعة من المواطنين لهم نفس المصلحة بالضغط على متخذي القرار بهدف التراجع عنه، لأنه يمس مصالحهم، يتم ذلك عن طريق الضغط المباشر من طرف هذه الجماعة على رئيس الدولة والجهاز التشريعي أو الجهاز البيروقراطي، لإجبارهم طبعا على اتخاذ قرار يخدم مصلحة هذه الجماعة أو التنازل عنه لأنه يمس بمصالحهم، من أمثلة جماعات الضغط الأكثر وضوح في الولايات المتحدة والدول الأوربية، اللوبي الصهيوني، اللوبي العسكري، لوبي خاص بالفلاحين والمزارعين وآخر خاص بالمؤسسات الدينية.[2]

7- المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني:

يعرف غرامشي المجتمع المدني على انه المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقة بين أفراده على أساس الديمقراطية، إذ انه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث، حيث يمارس

[1]- المرجع السابق، ص253.

[2]- المرجع نفسه، ص253

فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والتعاونية على حدها الأدنى على الأقل.[1]

تتمثل تنظيمات المجتمع المدني في الجمعيات النسوية والاتحادات الطلابية والجمعيات الثقافية، والنقابات، والجمعيات الدينية، تعيد من القنوات المهمة للمشاركة السياسية إذ أن صياغة قراراتها يحسب لها ألف حساب تعمل على بلورة الرأي العام، ولها تأثير على التيارات السياسية للمواطنين وتوجهاتهم، حيث تسعى كل من الأحزاب السياسية والنظام السياسي إلى احتواء هذه الجمعيات إلى صفه أو على الأقل ضمان حيادها، فالمشاركة عبر هذه القنوات تتميز بالفاعلية والنشاط.

8- المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات السياسية التي تقوم بإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي، إذ تقوم بتأطير المشاركة السياسية، وتفعيلها كما تقوم بالربط ما بين المواطن الراغب في المشاركة والسلطة السياسية، كما تقوم كذلك في الأنظمة الديمقراطية بمهمة تجميع المطالب الشعبية التعبير عن الإرادات والمواقف الفردية للمواطنين، ففي فترة الانتخابات، تقوم الأحزاب بتقديم المرشحين وتحديد برامجهم السياسية ومواقفهم، كما أنها تعمل على حث المواطنين على المشاركة السياسية، لما تتوفر عليه من وسائل إعلام ومراكز حزبية في كافة أنحاء الدولة، نظرا لدورها في مجال تفعيل المشاركة السياسية، تقدم لهم الدولة إعانات مالية، كما تقوم الدولة بفتح باب وسائل الإعلام الرسمية للقيام بمهمة الدعاية لمرشحيها، إلا أن بعض الدول ترفض منح المشاركة السياسية من خلال الترشيح، إلا لمن ينتمي إلى حزب من الأحزاب المعترف بها.[2]

كما يستمر دور المشاركة السياسية حتى خارج فترة الانتخابات حيث تقوم باستقطاب المواطنين لعضويتها، كما تعمل على تسييس المواطنين من خلال صحفها الخاصة والندوات والاجتماعات التي تعقدها.

---

[1]- ناصر محمود رشيد شيخ على، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، أطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس: فلسطين، 2008، ص14.

[2]- ابراهيم ابراش، مرجع سابق، ص.254

الفصل الثانـي

الدراسة الميدانية للمشاركة السياسية

تمهيـــد:

إن الدراسة النظرية للمشاركة السياسية غير كافية لمعرفة لذا وجب دراستها ميدانيا وهذا ما يدفعنا لاستخدام احدى ادوات البحث العلمي وهو الاستبيان، والهدف من ذلك هو معرفة مدى المشاركة السياسية للطلبة من خلال عينة الدراسة وهو طلبة جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

ويعتبر الاستبيان من أكثر الأدوات الميدانية استخداما في العلوم السياسية والاجتماعية بشكل عام، في هذه الدراسة للمشاركة السياسية فانه لابد من استخدام اداة الاستبيان نظرا لطبيعة الموضوع، حيث تندرج الدراسة ضمن الدراسات الامبريقية، بهدف معرفة صحة الفرضيات الثلاثة على هذه الدراسة وهي:

1- كلما كانت التنشئة السياسية قوية كلما زاد مستوى المشاركة الانتخابية

2-كلما كان أداء المؤسسات السياسية ضعيفا كلما زاد الامتناع عن التصويت.

3-ان الولاء القبلي او العائلي سببا في اتخاذ المواطنين سلوكا انتخابيا معينا سواء بالمشاركة أو الامتناع.

وقد تم في هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة، حيث تم التعرف على توزيع الافراد عينة الدراسة حسب الوظائف الشخصية والوظيفية (الديموغرافية)، وذلك عن حساب التكرارات والنسب المئوية، كما تم في هذا الفصل استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة. وأخيرا تم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق استعمال برنامج (SPSS) وبرنامج Smart-PLS.

المبحث الاول: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المطلب الاول: البناء العام للاستبيان

1- تعريف الاستبيان:

يقول محمد شلبي: يمكن دراسة السلوك اللفظي للأفراد واتجاهاتهم، وقياس الراي العام للجماعة وجميع المادة العلمية عن بعض الظواهر عن طريق مجموعة من الاسئلة توجه الى عينة محددة من الافراد، فيما يتعلق بالموضوع المعين... يقوم المجيب بملئه بنفسه او بمساعدة شخص اخر ينحصر دوره في عملية كتابة اجابات المبحوث سمي ذلك استبيانا[1].

أورد محمد عبيدات واخرون تعريف للاستمارة مفاده انها مجموعه من الاسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على المعلومات او آراء المبحوثين حول ظاهرة او موقف معين[2].

2- اقسام الاستبيان:

يقسم الاستبيان عادة الى ثلاثة اقسام أو ما يسمى بالهيكل العام وهي: المقدمة المعلومات الديمغرافية والاسئلة.

- **المقدمة** وفيها التعريف بالباحث او الجهة القائمة بالبحث والتعريف بالدراسة والهدف منها وذكر اهميتها ليهتم المبحوث ويجيب عن الاسئلة[3]

- **الاسئلة الديمغرافية:** أو البيانات الشخصية: وتختلف معطياتها حسب الهدف من البحث وقد تضمن هذا الجزء من بحثنا المعطيات التالية: الجنس، السن، الطور الدراسي.

---

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي "المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات،** الجزائر: د م ن، 1997، ص242.

[2]- نادية سعيد وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية،** الجزائر: مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، 2017)، ص352.

[3]- المرجع نفسه، ص356.

- **متن الاستبانة (الاسئلة):** وهي أهم جزء في الاستبيان وتعرض فيه الاسئلة المتعلقة بالبحث وفي هذا البحث تضمن متن البحث المحاور التالية:

المحور الاول: متعلق بالتنشئة السياسية ويندرج تحته أسئلة تخص اهتمامات المبحوث بالسياسة والانتخابات وتضمن 07 أسئلة وتم ترميزهم بـ :T1-T2-T3-T4-T5-T6-T7.

المحور الثاني: متعلق بأداء المؤسسات السياسية واسئلته الهدف منها معرفة راي المبحوثين في هذه المؤسسات وتضمن 05 أسئلة وتم ترميزهم بـ: M1-M2-M3-M4-M5.

المحور الثالث: تعلق بدور الولاء من خلال أسئلة عن تأثير الاسرة والانتماء الجهوي والنزعة القبيلة في سلوكه، تضمن 04 أسئلة وتم ترميزهم بـ: W1-W2-W3-W4

كما هو موضح في الشكل التالي:

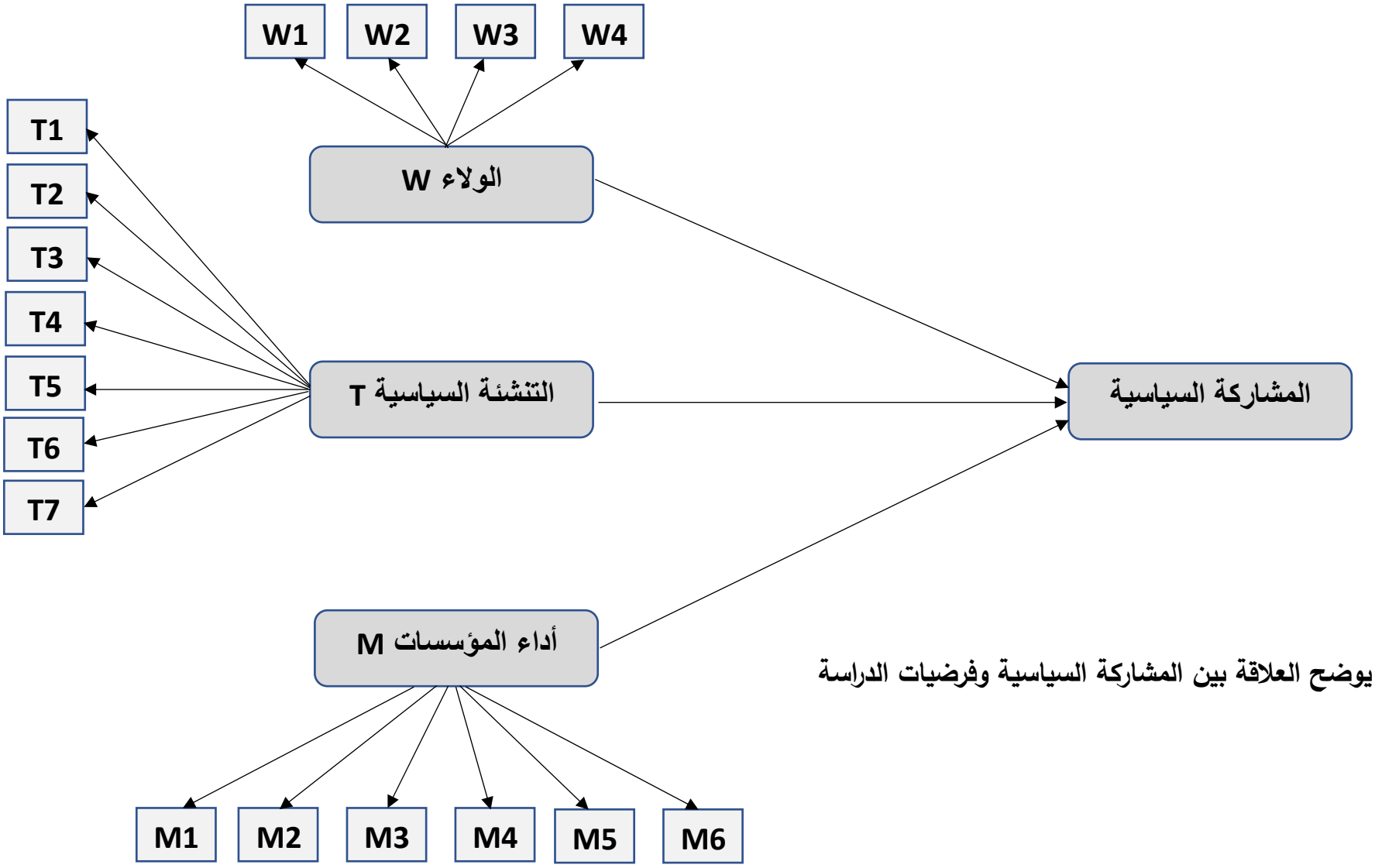

الشكل يوضح العلاقة بين المشاركة السياسية وفرضيات الدراسة

3- مصدر أسئلة الاستبيان:

يكون تصميم الاستمارة بعد تحديد الإطار النظري للدراسة، ووضع فرضياتها وتحديد أهدافها، حيث يحول كل هدف إلى سؤال خاص بمشكلة البحث لتتفرع منه أسئلة فرعية ذات علاقة بمشكلة البحث.

تكون أسئلة الاستبيان بعد قراءة الدراسات السابقة والنظريات وهو ما استعنا به في دراستنا من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة والنظريات التي تناولت موضوع المشاركة السياسية، وهذا ما ساعدنا في صياغة الأسئلة اعتمادا على هذه الدراسات والنظريات أي أنه هناك تكامل بين النظري والميداني، هذا وتبقى صياغة الأسئلة صعبة تتطلب خبرة وتدريب.

وقد ابتعدنا في صياغتها عن الأسئلة المغلقة التي تجبر المبحوث على الاختيار، وقمنا بإعطائها مساحة للاختيار من (1-5) أي خمس خيارات لكل سؤال (موافق- موافق بشدة – محايد –غير موافق –غير موافق بشدة).

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة

اخترنا لدراستنا العينة العشوائية تتيح لجميع أفراد المجتمع تتاح لهم نفس الفرصة ليكونوا ضمن العينة. أي لهم نفس الاحتمال في الاختيار وهي أحسن طريقة للحصول على عينة ممثلة والاختيار فيها يكون بالصدفة وحدها.

أجريت الدراسة على طلبة جامعة حمة لخضر بالوادي وهو مجتمع البحث في الدراسة.[1]

وقد اخترنا عينة من مجتمع الدراسة لصعوبة إجرائها على كامل مجتمع الدراسة، وقمنا بتوزيع عشوائي لـ (384) استمارة على أفراد العينة، وبعد استرجاع البيانات تم استبعاد 32 استمارة غير مستوفية الشروط، فأصبح عدد الاستبيانات الداخلة في عملية التحليل (352) استبيانه، وهو ما يمثل عدد أفراد عينة الدراسة.

[1]- مجتمع البحث هو جميع الأفراد والأشخاص الذين يكونون موضوع مشكلة البحث

جدول رقم (01): يمثل عدد الاستبانات الموزعة والمعتمدة

	العـدد	النسبة%
الاستبانات التي تم توزيعها	384	100
الاستبانات التي تم اعتمادها	352	91.6

لقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب الخصائص الوظيفية والشخصية.

جدول رقم (02): يمثل التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة حسب الخصائص الوظيفية والشخصية

الخصائص		
الجنس	**العـدد**	**النسبة %**
• الذكر	189	53.70
• الأنثى	163	46.30
السـن	**العـدد**	**النسبة %**
• 25-18	167	47.44
• 30-25	156	44.32
• 50 -30	29	8.24
الطور الدراسي	**العـدد**	**النسبة %**
• ليسانس	212	60.23
• ماستر	134	38.08
• دكتوراه	6	1.70

المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية

بعد ادخال البيانات لبرنامج "spss" وهو عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لادخال البيانات، وتستخدم عادة في البحوث العلمية التي تحتوي على العديد من البيانات الرقمية، كانت النتائج التالية:

يوضح الجدول التالي نتائج الاحصاء الوصفي للمتغيرات، كانت القيمة الدنيا لكل المتغيرات 1 والقيمة القصوى5، والتي تمثل مقياس ليكرت المستخدم في هذه الدراسة. معظم المتغيرات لها متوسط اعلى من المتوسط تتراوح بين 3.412 و3.580، حيث يتراوح الانحراف المعياري من 577. الى 713. كما يتم عرض الحد الادنى والحد الاقصى للاستجابات على المتغيرات في الجدول 3-4. ونتيجة لذلك، تبين انه على اساس آراء المستجيبين، فان معظم المتغيرات اعلى من مستوى المقبول تطبيقيا. بعبارة اخرى، جميع المتغيرات تقريبا فوق المستوى المرضي.

N	minimum	maximum	mean	Std.deviation	constructs
352	1	5	3.412	0.648	**التنشئة السياسية**
352	1	5	3.514	0.713	**أداء المؤسسات**
352	1	5	3.533	0.660	**الولاء**

اختبار التوزيع الطبيعي: (مقاييس الالتواء والتفرطح)

وفقا لهاير وآخرون .(2006) تمثل قيم الانحراف خارج النطاق من 1 الى -1 توزيعا منحديا جوهريا ومع ذلك، اقترح ان قطع الاتصال بين 3 و-3 سيكون مقبولا. وبالمثل، فأن قيم التفرطح التي اقترحت من طرق (ستيد وكوكير، 2003) ان تتراوح من 3 الى -3 هي مقبولة على اساس الجدول التالي:

بناء على المناقشة السابقة ، تظهر النتائج ان بعض القيم في الانحراف تنحرف عن التوزيع الطبيعي وذلك، حتى تتمكن من التعامل مع البيانات العادية وغير المنحرفة لاختبار علاقة الفرضيات،

استخدمت هذه الدراسة نمذجة المعادلات الهيكلية PLS التي هي تقنية النمذجة الاحصائية [1]المجانية التوزيع .

جدول رقم (03) نتائج الاختبار والتفرطح لاختبار القابلية

Constructs	kurtosis		Skewness	
	Std.Error	statistic	Std.Error	Statistic
التنشئة السياسية	.358	-.575	.180	-.514
اداء المؤسسات	.358	-.910	.180	-.741
الولاء	.358	-.744	.180	-.148

العلاقة الخطية المتعددة / الارتباط الخطي المتعدد:

يسلط الجدول الضوء على إحصائيات علاقة خطية متداخلة لكل المتغيرات المستقلة في الطرز الواحدة، في الأساس، كانت الارتباطات بين المتغيرات أقل من 0.90، مما يدل على عدم وجود مشكلة متعددة الأبعاد تراوحت قيم الانتهاك بين 1.000 و767 بينما تراوحت قيمة ... بين 1.000 و2.015 مما يعني ان النتيجة لا تحمل اي انتهاك للافتراض متعدد الأقطاب.

[1]– رضا عبد الله ابو سريع، **تحليل البيانات باستخدام برنامج spss**، عمان: دار الفكر العربي، 2004، ص 123.

جدول رقم (04) اختبار متعدد الاطياف

Model		Collinearity statistics	
		tolerance	Vif
التنشئة السياسية	المشاركة السياسية	.525	1.906
اداء المؤسسات		.707	1.414
الولـــــاء		.767	1.304

تحليل الصدق التقاربي

يجب ان تكون جميع عمليات التحميل على القيمة الموصى بها 0.70 Hair et al,2011,valerie.2012.) بالإضافة الى ذلك، تعكس القيم الموثوقية المركبة المستوى الذي تكشف عنه مؤشرات البناء للمتغير الكامن ويجب ان تكون أكبر من 0.70، كما اوصى باحثون سابقون (Hair et al ,2011,Valerie, 2012)، في هذه الدراسة تراوحت جميع القيم الموثوقية المركبة من 0.8488 الى 0.8595، كما هو موضح في الجدول، مما يشير الى صلاحية جيدة التقارب.

في ملاحظة اخيرة، يقيس متوسط التباين المستخرج (AVE) التباين المغلف بالمؤشرات المتعلقة بخطأ القياس وهذا يجب ان يكون اعلى من 0.50 من اجل تبرير استخدام البناء. (Hair et al ,2011, Valerie, 2012.)، في هذه الدراسة تراوحت قيم (AVEs) من 0.5978 الى 0.6682، والتي كانت جميعها ضمن النطاق الموصى به (انظر الجدول).

لذلك استوفت المتغيرات الكامنة بأكملها قيمة العتبة واعتبرت انها قد استوفت المعيار الموصى به لأجل صلاحية التقارب.

جدول رقم (04) تحليل الصلاحية المتقارب

Constructs	Items	Loadings	Cronbach's Alpha	CR[a]	AVE[b]
التنشئة السياسية	T1	0.6759	0.7611	0.8561	0.6682
	T2	0.8406			
	T3	0.9173			
	T4	0.7194			
	T5	0.7889			
	T6	0.8001			
	T7	0.7756			
أداء المؤسسات	M1	0.7091	0.7811	0.8595	0.6060
	M2	0.8312			
	M3	0.8314			
	M4	0.7341			
	M5	0.8233			
	M6	0.7455			
	S2	0.8709			
	S3	0.7285			
	S4	0.8934			
الولاء	W1	0.6531	0.7762	0.8550	0.5978
	W2	0.7910			
	W3	0.8494			
	W4	0.7859			

جودة تنبوئية للنموذج:

يتم توضيح النتيجة المتعلقة بجودة التنبؤ للنموذج في الجدول الذي يشير الى ان التكرار المتقاطع للتحقق من T وm وw حيث 0.3014 و0.1391 و0.1391 بشكل متجاوب. كانت هذه القيم أكثر من الصفر، مما يشير الى صلاحية تنبئية كافية للنموذج بناء على المعايير التي اقترحه Fomell and (Cha1994)

جدول رقم (05) الجودة التنبؤية للنموذج

Cross- validated redundancy	Cross- validated communality	R square	Variable
0.3014	**0.5978**	**0.3441**	**التنشئة السياسية (T)**
0.1391	**0.6772**	**0.4507**	**أداء المؤسسات (M)**
0.1391	**0.6772**	**0.3152**	**الولاء (W)**

يضح الجدول قيم الارتباط اهمها معامل التحديد (R2) R square وهو يساوي بالنسبة لي التنشئة السياسية 34% مما يعني ان المتغير المستقل التنشئة السياسية (التفسيرية) استطاعت ان تفسر 0.34 اي 34% من سلوك المتغير التابع واي المشاركة السياسية و66% الاخرى تعزي الى عوامل اخرى مختلفة. وكذلك على كل من المتغيرات المستقلة (اداء المؤسسات والولاء).

نتائج الفرضيات:

جدول رقم (06) نتائج النموذج الهيكلي الداخلي

Hypothesis Path	Path Coefficient	StandardError	T Value	P Values
H1 الفرضية الأولى	0.497***	0.088	5.628	0.004
H2 الفرضية الثانية	0.429***	0.057	7.580	0.000
3H الفرضية الثالثة	0.356***	0.067	5.322	0.005

***: p <0.01 ..** p > 0.05 :**: p> 0.1 :*

جدول رقم (07) ملخص الفرضيات

N	Hypothesis path	Decision
H1	كلما كانت التنشئة السياسية قوية كلما زاد مستوى المشاركة الانتخابية	**مقبولة**
H2	كلما كان أداء المؤسسات السياسية ضعيفا كلما زاد الامتناع عن التصويت	**مقبولة**
H3	إن الانتماءات الضيقة سببا في اتخاذ المواطنين سلوكا انتخابيا معينا سواء بالمشاركة أو الامتناع	**مقبولة**

اظهرت نتائج التحليل صحة الفرضيات (مقبولة) وان كل من التنشئة السياسية والمؤسسات السياسية والولاء القبلي هي عوامل اساسية لجعل الاشخاص إما يشاركوا أو يمتنعوا عن التصويت.

وفي هذه الدراسة اثبتت هذه العوامل انها من جعلت فئة الشباب يمتنعوا عن التصويت.

وبالعودة الى المعطيات الديمغرافية لعينة الدراسة فنلاحظ ان اغلبهم من فئة الشباب بنسبة 91.76% وقد اكدت الدراسات السابقة التي تم الاستعانة بها في البحث بوجود علاقة بين الامتناع عن التصويت والشباب ومنها:

دراسة حبيس حسين "الشباب والانتخاب" حيث اظهرت نتائجه بان الشباب عازف عن الانتخاب بنسبة كبيرة وذلك يعود الى اسباب تتعلق بدور المؤسسات السياسية في اقناع هذه الفئة واحتوائها

دراسة كريمة حوامد في "دور الجامعات في التنشئة السياسية". وذلك في دراستها على طلبة جامعة باتنة وكانت نتيجة الدراسة ان الشباب غير مسيس ولأسباب تعود الى عدم وجود تنشئة سياسية على مستوى المدارس والجامعات وحتى من خلال الدروس التي يتم دراستها. كما قامت بتحليل مضمون البرامج البيداغوجية المقررة لطلبة العلوم السياسية وأكدت نتائج دراستها أن تلك البرامج بعيدة عن التنشئة السياسية.

وهناك العديد من الدراسات الامريكية والعربية والاوربية، والتي اكدت انه وجود علاقة بين الشباب والامتناع عن التصويت، ووجود فرضية تقول أنه كلما كان الفرد أكثر شبابا كلما كان أقل ميلا للسياسة والانتخاب.

*** تحليل الفرضيات:**

الفرضية الاولى: كلما كانت التنشئة السياسية قوية كلما زاد مستوى المشاركة السياسية.

كانت هذه الفرضية ايجابية ومؤثرة على المشاركة الانتخابية بنسبة 34%، هناك العديد من النظريات والمقاربات التي اعتمد عليها في الدراسة ربطت بين المشاركة الانتخابية والتنشئة السياسية وايضا الدراسات التي اكدت هذه العلاقة:

حيث يقول النموذج النفسي ان دور الأسرة مهم في تحديد شخصية الناخب وبالتالي سلكه السياسي وان كان أهمل دور بقية مؤسسات التنشئة كالمدرسة وغيرها.

المقاربات غير السياسية والتي تربط الامتناع باللامبالاة وهنا غياب تام للتنشئة السياسية لهؤلاء.

دراسة دريس نبيل "المشاركة الانتخابية بين الواقع والحلول" والتي تقول بانعدام الوعي والثقافة السياسية

*الاسرة: هي النواة الاولى للفرد وأبرز مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية، داخلها يكسب الفرد الاتجاهات والمعتقدات الموجودة في مجتمعه، وفيها يبدأ التكوين ذاته وشخصيته، حيث ينقل الاباء أفكارهم الى الابناء وكذلك القيم وانماط السلوك ومنها نجد السلوك الانتخابي.

وفي الدراسة التي قامت بها العقون سعاد حول تأثير دور الاسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق تقول: "الدور الاساسي للأسرة يكون بأسلوبين أسلوب مباشر واسلوب غير مباشر، فأما المباشر فيكون عن طريق نقل المعلومات السياسية للأطفال لها هدف سياسي واضح ومناقشة مواضيع سياسية، ان المجتمع الامريكي يتشاطر الابناء نفس التفضيلات الحزبية لآبائهم بنسبة 57%"[1]

أما دور الاسرة الجزائرية في التنشئة السياسية فهو ضعيف إذ تمر العلاقة بين الاباء والابناء بالتسلط وانعدام الحوار، لذا فهو دور سلبي.

*المدرسة: وهي من أهم المؤسسات الرسمية، والتي ينتقل منها الفرد أو الطفل من المؤسسة الاولى وهي الاسرة الى المدرسة، والتي توظفها السلطة في عملية التنشئة السياسية، ففيها يتم تنمية الوعي

[1]– سعاد العقون **"تأثير الاسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق: دراسة ميدانية لتلاميذ المدرسة الاساسية "**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد06، 2012، ص123،122.

السياسي للطفل، وحسب المرحلة التعليمية التي يدرس بها وأيضا غرس قيم المشاركة السياسية والممارسة السياسية في النشء وغيره من خلال الدور الذي يقوم به المعلم.

أما في الواقع فان سياسية النظام التعليمي أصبحت تعتمد على الكم دون الكيف وعدم مواكبة البرامج التعليمية للمتغيرات الجديدة وثورة التكنولوجيا.

– كثرة الاصلاحات نتيجة الصراعات، وهذه الاصلاحات لم تكن استجابة للتغييرات وخدمة النظام التعليمي وانما استجابة للصراعات السياسية بين النخب الحاكمة.

– النظام السياسي فصل بين التعليم والسياسة مبررا ذلك بأن هذه المؤسسات للعلم وليس للسياسة، غير أن الواقع أن النظام السياسي لا يرغب في زيادة الوعي السياسي حتى لا تتعرض سياساته للانتقاد وهذا ما لا يريده.

*وسائل الاعلام: ولها مكانة كبيرة وأصبح لا غنى عنها حيث انها موجودة في كل بيت، خاصة مع تناقص دور الاسرة والمدرسة والثورة التكنولوجية وظهور مواقع التواصل الاجتماعي، حيث ان للإعلام تأثير كبير على الافراد، وهناك دراسة تقول أن الظواهر السلبية في المجتمع كالعنف مثلا هي نتاج هذه الوسائل، هنا تكمن خطورتها وأهميتها في أنه لها القدرة على توجيه الافراد، غير ان الإعلام في الجزائر مرتبط بالنظام السياسي وبعيد عن المجتمع.

*الاحزاب السياسية: في دراسة فيربا وناي 1987 "المشاركة الجماهيرية في المجالات السياسية" من بين ما توصلا إليه هو دور الاحزاب السياسية في تفعيل اشتراك الجماهير في الأنشطة السياسية.

غير أن دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية في الجزائر ضعيف جدا، إن لم يكن منعدم، فهي أحزاب مناسباتية تظهر مع الاستحقاقات الانتخابية وتختفي، خطاباتها تقليدية ومكررة.

الفرضية الثانية: كلما كان أداء المؤسسات السياسية ضعيفا كلما زاد الامتناع عن التصويت

في دراسة سميحة الفقير بعنوان العزوف الانتخابي أجرت دراسة ميدانية لمدينة طنجة، وكان مرد هذه الظاهرة حسب الدراسة إلى الموروث السياسي في المملكة المغربية.

أما دراسة نبيل في دراسة المشاركة الانتخابية بين الدوافع والحلول قال بدور المؤسسة التشريعية المؤثر على المشاركة الانتخابية.

نصير سمارة قام بدراسة بعنوان الانتخاب الاحتجاجي في الجزائر منذ ظهور التعددية الحزبية 1990-2017، أرجعت سبب العزوف الانتخابي إلى انعدام الثقة في النظام السياسي.

فعينة الدراسة أظهرت أنهم لا يثقون في الأحزاب السياسية، ولهم نظرة سلبية حولهم، وأن أكثر كم 90% لا ينتمون لأي حزب، حيث ترى هذه العينة وكذا كل المواطنين أنه لا دور للأحزاب على أرض الواقع، وأن خطاباتهم لا ترقى للمستوى المطلوب وبرامجهم أيضا، وهي أحزاب موسمية تظهر وتختفي مع كل استحقاق انتخابي، وحتى حملاتها الانتخابية ليست بالمستوى الذي يحفز الناخب على المشاركة.

الفرضية الثالثة: إن الانتماءات الضيقة سببا في اتخاذ المواطنين سلوكا انتخابيا معينا سواء بالمشاركة أو الامتناع

في دراسة كيم سمير قال بدور الولاءات القبلية والعشائرية في تحديد السلوك الانتخابي في مدينة الوادي.

فالانتماءات والولاءات القبلية لازلت مؤثرة وبشكل كبير في الجزائر، وبالخصوص في مدينة الوادي، وكمثال عن دور الولاءات نذكر مقاطعة منطقة القبائل للانتخابات استجابة لأحزاب سياسية كالأرسيدي، فالانتخاب أو المقاطعة يكون بسبب درجة الولاء وليس الكفاءات، وتلعب القرابة والعشائرية دورا محددا لسلوك الناخبين، وفي الجزائر تعود ظاهرة الولاءات القبلية أو العشائرية إلى النظام الانتخابي المعمول به، كمثال نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة، حيث يكون ترتيب القوائم الانتخابية حسب العروشية والقبلية لا الخبرات والكفاءات.

المبحث الثاني: الحلول المقترحة لتفعيل المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات في الجزائر

بعد التأكد من فرضيات الدراسة والتي تقول بأن كل من التنشئة السياسية واداء المؤسسات

وكذا الولاء هي من أسباب التي يجب الاهتمام بها لتفعيل المشاركة السياسية في الجزائر سيتم التطرق في هذا المبحث إلى بعض الحلول التي تساهم في تفعيل المشاركة السياسية ، وبما ان هناك ثلاث عوامل في الدراسة لأسباب هذا العزوف فلا بد من وضع الحلول لها جميعا دون اقصاء عامل منها وإلا لن تعطي الحلول النتائج المرجوة منها وسيتم التعرض لأسئلة الاستبيان والتي عددها 21 سؤال قصد ايجاد الحلول التي حسب اجابات المستجوبين هي السبب في العزوف عن الانتخابات، وسيتم في هذا المبحث اعطاء الحلول الممكنة للتنشئة السياسية والمؤسسات السياسية والولاء دون اهمال الجانب الثقافي لأهميته في مطلب أول وفي المطلب الثاني محاولة ايجاد حلول للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية.

المطلب الأول: في الميدان السياسي

توصلت الدراسة إلى دور مؤسسات التنشئة السياسية وتأثيرها في سلوك الفرد وتبين أن هناك نقائص وخلل في هذه المؤسسات والتي تؤثر على المشاركة الانتخابية ولذا ستقوم الدراسة بتقديم جملة من الحلول وهي كالتالي:

تم طرح بعض الأسئلة على عينة الدراسة لمعرفة دور مؤسسات التنشئة السياسية خصوصا الأسرة والاعلام وتمحورت حول اهتمامه بالسياسة ومتابعته للأخبار السياسية والمصدر الذي يأخذ منه هذه الأخبار وأيضا ان كان يمتلك بطاقة انتخاب أولا

وقد ذُكر سابقا دور الأسرة في القيام بتنشئة سياسية، لذا وجب الاهتمام بالآباء أولا وهنا يأتي دور المساجد والمجتمع المدني لتوعية الآباء حول دورهم المنوط بهم.

– تعزيز لغة الحوار بينهم يقي الأبناء من تبني أفكار متطرفة وسلوكيات تتسم بالتهور والعنف والتي سببها غياب الحوار وعدم تلقي تنشئة سياسية سليمة.

-على الآباء اشراك أبنائهم في بعض قرارات الأسرة ليتحملوا المسؤولية والأعمال التطوعية ويتعودوا على المشاركة ومن ثم المشاركة السياسية وهذا من شانه بناء انسان مشارك يقدم المصلحة العامة عن الخاصة.

- تعليم الأبناء الدين الصحيح.

- التواصل بين مؤسسات التنشئة السياسية فيما بينها مثل تواصل الأسرة مع المدرسة وهكذا

- ان دور المعلم دور مهم في عملية التنشئة السياسية لذا من الضروري الاهتمام به وتوفير كل ما يجعله يعمل براحة على أن يكون ذو تكوين عالي ليقدم الأفضل وأن تكون علاقته مع من التلاميذ علاقة حوار لا خوف أو ترهيب أو تسلط

- الاهتمام بالكتاب المدرسي الذي هو الأداة الأولى للتعليم والتي تشكل توجهات وآراء الطفل

- ترقية المناهج الدراسية وأن تكون هادفة تغرس فيهم حب الوطن وتكرس الايديولوجية والقيم وأن تحتوي المقررات ما يمكنهم من معرفة الدولة والدستور وغيره، ولأن التنشئة السياسية عملية مستمرة ترافق الطفل حتى بلوغ مرحلة الشباب فتظهر هذه التنشئة في مطالبتهم بإصلاحات في النظام التعليمي ومنه تتجه مطالبهم فيما بعد إلى مطالب سياسية.

"لا يجب اهمال بيئة المدرسة، فاذا سادت المبادئ الديمقراطية في هذه البيئة بما فيها حرية الرأي والتعبير يؤثر هذا ايجابيا على عملية التنشئة السياسي"[1]

- أما فيما يخص الأطفال ودوره المهم في عملية التنشئة السياسية حيث يساهم في تكوين ثقافة الطفل نقترح.

عمل نشرات أخبار خاصة بهم بما يتناسب مع اهتماماتهم والتي تساهم في تكوين شخصية الطفل وصقلها مع التركيز على الأخبار المحلية التي تخدم الدولة تدعم قيم الولاء لها.

- اعداد برامج للأطفال تصب في تنشئته سياسيا واجتماعيا واكسابه معرفة سياسية هذا من شأنه أن يعطي احتمال مشاركتهم الانتخابية.

[1] محمود حسن اسماعيل، **التنشئة السياسية: دراسة في دور أخبار التلفزيون**، مصر: دار النشر للجامعات،1997، ص41.

المطلب الثاني: على مستوى الاحزاب السياسية والولاء القبلي

– أما الأحزاب السياسية فدورها في التنشئة السياسية يكون من خلال وظائفها مثل التجنيد السياسي والوظيفة التنموية والتي من خلال تقوم بتنشيط الحياة السياسية في المجتمع

–على الأحزاب أن تكون حاضرة دائما ولا تظهر في المناسبات فقط وان تقوم بملتقيات ومناقشات لنشر الوعي السياسي، زيادة على مراقبة العمل الحكومي بالنسبة لأحزاب المعارضة

أما فيما يخص أداء المؤسسات فالأحزاب السياسية عليها بتقديم مترشحين اكفاء وتقديم برامج تكون في مستوى طموحات المواطنين وتغيير لغة الخطاب التي أصبحت معروفة وكذا القيام بحملات انتخابية في المستوى لما لهذه الأخيرة من دور في تفعيل المشاركة الانتخابية وان تتواجد في الميدان وتحتك بالمواطن حتى تمحي الصورة السلبية المعروفة عنها

– تفعيل دور البرلمان الذي لم يعد يحظى بالثقة من طرف المواطنين بسبب أنه لا يقوم بواجباته وبسبب التزوير في الانتخابات ولا يمثل الارادة الشعبية وعليه يجب العمل على أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وذلك في كل مراحل العملية الانتخابية من بداية تسجيل الناخبين والأحزاب إلى غاية الطعن في النتائج

– ضرورة تطوير النظام الانتخابي على نحو يسمح بأن تعكس الانتخابات التي تجري الارادة الشعبية الحقيقية، لأن فعالية النظام السياسي ترتكز على فعالية النظام الانتخابي، مما يؤدي إلى رفع مستوى المشاركة الانتخابية خاصة لدى الأنظمة التي تعاني العزوف اللافت للمواطنين"[1]

– فيما يخص النظام الانتخابي يجب أن تكون هناك اصلاحات عليه بما يتناسب مع خصوصية الجزائر وبشكل عادل أو ما يطلق عليه هندسة النظم الانتخابية ونقصد به اعادة بناء النظم الانتخابية بما يحقق العدالة السياسية والاجتماعية.

[1]– رابح لعروسي "**الهندسة الانتخابية الفعالة: مدخل حقيقي لتطوير البرلمان**"، مجلة دفاتير السياسة والقانون، العدد06. 2016، ص61.

– "تصميم نظام انتخابي يستطيع أن يوفر مزيدا من الحوافز لدى الناخبين مما يؤدي إلى رفع المشاركة الانتخابية لد المواطنين وتقوية عمل الأحزاب السياسية في المجتمع".[1]

– تصميم الحملات الانتخابية لما لها م دور في تحفيز المواطنين على المشاركة، "وضع قوانين تسهل بنشر المنشورات الانتخابية من صور المرشحين وشعاراتهم والملصقات الاشهارية، وبطاقات تعريفية عن المرشحين وبرامجهم الانتخابية، اضافة إلى اللافتات الانتخابية اذ تكتسي هذه الآلية دورا مهما في عملية الترويج السياسي لأحد المرشحين، فكلما كثرت هذه المادة الاعلامية كلما كان المرشح معروفا أكثر لدى الناخبين"[2].

– اعادة صياغة المنظومة القانونية الانتخابية للانتخابات بحيث تحقق تضمن نزاهة الانتخابات وتحقق الديمقراطية التشاركية، أي ايجاد منظومة قانونية عادلة ترسخ القيم الديمقراطية

– اعادة النظر في تقسيم الدوائر.

– "لا بد من ايجاد هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات في الجزائر، حيث أن ادارة العملية الانتخابية تطلب وجود مؤسسات مستقلة وعادلة، وتشمل على وجه الخصوص الأجهزة التي يتوفر لها سرعية القوانين وضمان نزاهة العملية، ولا بد من اخضاع الأطراف الفاعلة في العملية الانتخابية إلى مبدأ المحاسبة أمام القانون، وهذا قد يضفي شفافية وشرعية على العملية الانتخابية"[3]

والهدف من كل هذه الاصلاحات هو اعادة المصداقية للانتخابات التي فقد المواطنون الثقة فيها.

– فيما يخص الولاء نستعين دائما بدور مؤسسات التنشئة السياسية في غرس الولاء للوطن بدل القبيلة أو العشيرة، وعلى هذا يجب على الناخب أن يعرف أهمية صوته، لذا لا يعطيه لشخص لمجرد

[1]– عبد القادر عبد العالي "**الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية**"، مجلة دفاتير السياسة والقانون. العدد 2010/10، ص317.

[2]– قوي بوحنية وآخرون، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي**، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع،2011، ص61.

[3]– فتحي معيفي "**الحكومة الانتخابية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر**"، مجلة دفاتر السياسة والقوانين: العدد08، 2013، ص11.

أنه من قبيلته أو عشيرته بل يختار حسب الخبرة والكفاءة ومؤسسات التنشئة السياسية هي القادرة على غرس هذا المفهوم في الأذهان.

خلاصة الفصل:

تتطلب معرفة المشاركة السياسية لطلبة الجامعة دراسة ميدانية، ان أفضل أداة تستعمل لمثل هذه الدراسات الاستبيان (الاستقصاء)، والاستبيان من الأدوات التي تمككنا من معرفة سلوك الأشخاص واتجاهاتهم، وهي اداة لجمع المعلومات، لذا استخدمت في البحث للوصول إلى معرفة مدى مشاركة الطالب سياسيا و من ثم معرفة الحلول المقترحة لتفعيل المشاركة السياسية ، في هذا الفصل قسمت الدراسة الميدانية إلى مبحثين، حيث في المبحث الأول تم تعريف الاستبيان ثم أقسامه حيث قُسم إلى ثلاثة أقسام، في القسم الأول تعريف بالجهة التي تقوم بالبحث والغرض منه، أما القسم الثاني فاحتوى البيانات الديمغرافية (الشخصية) والتي تفيد في التحليل من خلال متغير السن أما الجنس فلم نعتمد عليه لأن توزيع العينة كان عشوائيا، والمستوى حيث كانوا كلهم جامعيين، أما القسم الثالث الأسئلة الخاصة بالموضوع من خلال ثلاث محاور متعلقة بفرضيات والتي تم استقاءها من الاطار النظري للدراسة وهي كالتالي:

-كلما كانت التنشئة السياسية قوية كلما زاد مستوى المشاركة الانتخابية

-كلما كان أداء المؤسسات السياسية ضعيفا كلما زاد الامتناع عن التصويت

-ان الانتماءات الضيقة سببا في اتخاذ المواطنين سلوكا انتخابيا معينا سواء بالمشاركة أو الامتناع

حيث كان في لكل فرضية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي توصلنا لمعرفة العزوف عن الانتخاب

في مطلب ثاني تم تناول خصائص العينة والتي كانت عددها 348 وتم الغاء 32 استمارة فأصبح 352

تم ادخال اجابات المبحوثين في برنامج Spss وكانت نتائج الفرضيات ايجابية ومقبولة وأن كل من التنشئة السياسية وأداء المؤسسات والولاء سببا في نقص المشاركة الانتخابية.

تم تحليل كل فرضية على حدى وربط النتائج بالواقع الجزائري، في المبحث الثاني خصصناه للحلول المقترحة لتفعيل المشاركة السياسية بناء على ما سبق.

الخاتمـــة

الخاتمة:

تعتبر المشاركة السياسية نتاج التحولات الجذرية التي حدثت في المجتمع الجزائري فهي ترمي الى تحقيق جملة من الغايات المسطرة هذا ما يتطلب توفر محددات تزيد من فاعلية المشاركة في العملية السياسية.

المجتمع الجزائري في حاجة الى هذه العملية خاصة بعد التحول الايديولوجي الذي عرفته منذ مطلع التسعينيات، وما فرضه من سلوكات وقيم جديدة وضعف روح الانتماء الى المجتمع والانسلاخ منه وعدم الاكتراث بمشاكله، وبما ان الجامعة تجسد هي مؤسسة تجسد المجتمع الواسع طبقيا وقيميا وسلوكيا وسياسيا تسعى لتحقيق التقدم الاجتماعي وتساعد على تنشئة الطلبة وتعمل على تكيفهم مع البناء المجتمعي وتجنيبه خطر الانقسام والتفتت، كما تسعى لنشر قيم ثقافية من شانها ان تزيد من تماسك المجتمع واستمراره واستقراره.

تطرقت الدراسة في الفصل الاول الى مفهوم المشاركة السياسية وانواعها وأبرز مستوياتها والاشكال التي تضبط المشاركة السياسية بالإضافة إلى أبرز خصائصها وسماتها باعتبارها عملية تهدف الى تحقيق الديمقراطية السلمية وتقتضي مشاركة المواطنين في المسؤولية الاجتماعية، كما أنها تمكن المواطن من لعب دور مهم ومحوري في النهوض بالمجتمع تحو تحقيق الرفاهية والرقي.

تمثل المشاركة السياسية محرك أساسي لعملية التنمية الشاملة داخل الدولة وذلك بالتركيز على العنصر البشري وتفعيل دوره وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها.

كما ان المشاركة السياسية تعد عملية لإضفاء المصداقية والشرعية للديمقراطية وذلك من خلال تكريس حق المواطنين في التعبير عن آرائهم حول المسائل الوطنية وتفعيل دور مختلف الاطياف المجتمعية في الحياة السياسية.

تعتمد المشاركة السياسية عن طريق عدة وسائل اهمها التصويت في الانتخابات والمشاركة عن طريق الاقتراح الشعبي وعن طريق الاستفتاء الشعبي.

في حين تطرقت الدراسة في الفصل الثاني الى دراسة ميدانية لعينة عشوائية من طلبة جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ودراسة مدى مشاركتهم في العملية السياسية وقد توصلت الدراسة الى ان المشاركة السياسية لطلبة الجامعة ضعيفة وذلك نظرا لوجود عدة اسباب اهمها ضعف التنشئة السياسية وضعف الاحزاب السياسية وعدم قدرتها على دمج وتأطير الشباب واحتواء طاقتهم وتبنيها،

بالإضافة الى عدم ثقة المواطنين والشباب بصفة خاصة في كفاءة ومصداقية الاحزاب السياسية باعتبارها احزاب موسمية تظهر فقط في فترة الانتخابات.

بالإضافة الى الانتماءات الضيقة والقبلية والتي تؤثر على المشاركة السياسية بإهمال الجوانب الموضوعية والتحيز الى الذاتية وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة

وقد توصلت الدراسة الى اثبات الفرضيات العملية المطروحة انطلاقا من الفرضية الاولى والتي ترى أن التنشئة السياسية الفعالة تؤدي الى زيادة المشاركة وأن اهمال التنشئة السياسية خاصة في الاسرة والمدرسة يؤدي الى نقص كبير في المشاركة السياسية.

كما أن الفرضية التي ترى انه كلما كان دور المؤسسات السياسية ضعيفا كلما زاد الامتناع عن التصويت وذلك بان الضعف في المؤسسات وخطاباتها التقليدية والموسمية لم تعد تستقطب المواطنين وخاصة نخبة المجتمع

أما الفرضية الثالثة والتي ترى ان الانتماءات الضيقة سببا في اتخاذ المواطنين سلوكا انتخابيا معينا سواء بالمشاركة أو الامتناع فقد تم اثباتها وذلك بانه يعتبر الولاء القبلي والجهوي والعشائري سبب قوي في المشاركة الانتخابية أو مقاطعتها وكان اجاب أغلب المبحوثين عن أنهم ينتخبون للشخص الذي يعرفونه أو من عائلتهم أو عشيرتهم.

التوصيــات:

– قيام حملات توعية وارشاد بكافة الوسائل المتاحة من اجل رفع مستوى الوعي السياسي لدى الشباب.

–على الاحزاب السياسية وضع برامج عمل متكاملة وواضحة الاهداف والرؤيا والعمل الدائم وليس فقط في فترة الانتخابات.

– العمل على اقامة دولة المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، حيث تكون المواطنة هي اساس العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة، ويكون الجميع تحت حكم القانون متساوين، ولا استثناءات قانونية لاحد، على ان تخضع التعيينات والوظائف والامتيازات في القطاعين العام والخاص لمبدأ تكافؤ الفرص.

– تجاوز الثقافة الفئوية والحزبية الضيقة والاهتمام بالمصالح المشتركة ذات الطابع الاجتماعي والتي تعكس هموم وتطلعات الشباب بصورة عامة

- ان يبادر الشباب بالمشاركة في القضايا العامة والانشطة الطلابية وفقا لمبدأ "ابدا بنفسك "بدلا من السلبية والاكتفاء بانتقاد الوضع القائم.
- غرس الولاء للوطن بدل الولاء للعشيرة والقبيلة.
- تطوير النظام الانتخابي بشكل يعكس ارادة الشعب ويكون حافزا لهم للانتخاب.
- تفعيل دور البرلمان حتى يحظى بثقة المواطنين مما يساهم في رغبة هؤلاء في الانتخاب.
- التواصل بين مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة.
- الاهتمام بالمعلم والذي عليه غرس القيم للنشء مثل حب الوطن والمواطنة.
- القيام بإصلاحات في النظام التعليمي من حيث الكتب والمناهج بما يخدم التنشئة السياسية.

الملاحـــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

استبيان

زملائي الطلبة....

في إطارإعداد مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص أنظمة سياسية عامة ، بموضوع موسوم بـ " المشاركة السياسية لطلبة الجامعات في الجزائر "، نحتاج إلى مساهمتكم وذلك بالتفضل بالإجابة على هذا الإستبيان لإتمام إنجاز هذا البحث ،كما نعلمكم أن المعلومات التي تدلون بها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شكرا على تعاونكم

الطلبة :
حوامدي عبد الرحيم
جابر البشير

إشراف الأستاذ:
فرج عبد الحميد

ملاحظة: يرجى قراءة الأسئلة بتمعن ووضع علامة (×) أمام الاجابة المختارة

البيانات الشخصية

أ- الجنس 1- ذكر ☐ 02- أنثــى ☐

- السن: 1من 18-25 ☐ 2 من 25-30 ☐ 3- من 30-50 ☐

هـ- الطور الذي تدرس فيه:1- ليسانس ☐ 2-ماستر ☐ 3-دكتوراه ☐

التخصص :.....

أولا: الأسئلة المتعلقة بالتنشئة

أ- هل تهتم بالسياسة؟

1- مهتم ☐ 2-مهتم جدا ☐ 3- مهتم لحد ما ☐ 4- مهتم أحيانا ☐ 5- غير مهتم ☐

ب- ماهي المواضيع التي تهمك أكثر؟:

1- محلية ☐ 2- وطنية ☐ 3- دولية ☐

جـ- هل تتابع الأخبار المتعلقة بالسياسة؟

1- أتابع ☐ 2- أتابع دائما ☐ 3- لا أتابع ☐ 4- أحيانا ☐ 5- أتابع بشدة ☐

د- ان كنت متابعا للأخبار السياسية فما هو مصدر حصولك على الأخبار؟

1- التلفزة ☐ 2- الجرائد ☐ 3- الانترنت ☐ 4- أخرى ☐ 5- لا أتابع ☐

هـ- هل تملك بطاقة ناخب؟1- نعم ☐ 2- لا ☐

د- اذا كنت لا تملك بطاقة الناخب فلماذا؟

1- لست مهتما ☐ 2- أسباب ادارية ☐ 3- أسباب أخرى ☐

و- هل انتخبت من قبل ؟ 1- نعم ☐ 2- لا ☐

ثانيا:أداء المؤسسات السياسية

أ- ما هي دوافعك للانتخاب؟

1-تقليد عائلي ☐ 2-أعرف المترشح شخصيا ☐ 3- الانتخاب تعبير عن المواطنة ☐

4- مقتنع بقدرة الانتخاب على التغيير ☐ 5- للحصول على ختم بطاقة الانتخاب ☐ 6- أخرى ☐

ب-هل أنت منخرط في:

1- حزب سياسي ☐ 2- جمعية ما ☐ 3- نقابة ☐ 4- تنظيم آخر ☐ 5- غير منخرط ☐

جـ- كيف ترى برامج الأجزاب؟

1-جيدة ☐ 2-جيدة جدا ☐ 3- محايد ☐ 4- جيدة لحد ما ☐ 5- غير جيدة ☐

د-هل أنت راضي عن فاعلية الأحزاب؟

1- راضي ☐ 2- راضي جدا ☐ 3- راضي لحد ما ☐ 4-غير راضي ☐ 5- غير راضي جدا ☐

هـ- ما رأيك في الخطاب الحزبي؟

1-جيد ☐ 2- جيد جدا ☐ 3- محايد ☐ 4- ضعيف ☐ 5- ضعيف جدا ☐

و- ما درجة ثقتك في قدرة الانتخابات على التغير؟

1-قوية ☐ 2-قوية جدا ☐ 3- محايد ☐ 4- ضعيفة ☐ 5-ضعيفة جدا ☐

ثالثا:دور الــولاء

أ- غالبا ما يكون تفضيل المرشحين في الانتخابات مبنيا على الولاءات الضيقة

1-موافق ☐ 2- موافق بشدة ☐ 3- محايد ☐ 4- غير موافق ☐ 5- غير موافق بشدة ☐

ب- يؤثر المناخ العام للأسرة في توجهات الأفراد السياسية

1-موافق ☐ 2- موافق بشدة ☐ 3- محايد ☐ 4- غير موافق ☐ 5- غير موافق بشدة ☐

جـ- يعتبر الانتماء الجهوي عامل مؤثر في سلوك الفرد الانتخابي سواء بالمشاركة الانتخابية أو مقاطعتها

1-موافق ☐ 2- موافق بشدة ☐ 3- محايد ☐ 4- غير موافق ☐ 5- غير موافق بشدة ☐

د- تساهم النزعة القبلية في غالب الأحيان في تحديد مواقف الفرد السياسية

1- موافق ☐ 2- موافق بشدة ☐ 3- محايد ☐ 4- غير موافق ☐ 5- غير موافق بشدة ☐

شكرا على تعاونكم

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

*** الكتب:**

1- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

2- إبراهيم أبرش، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

3- إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2001.

4- احمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية**، ترجمة المادة الأجنبية: نشوى عبد الحميد إخراج فني أشرف أبو النيل احمد سيد، د ب ن: د م ن، د ت.

5- احمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية**، د ب ن: د م ن، 2010.

6- إدريس بوكرا، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011.

7- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** (عربي-انجليزي)، مركز الإسكندرية. دت.

8- إسماعيل علي سعد، **أسس علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004.

9- إسماعيل علي سعد، **مبادئ علم السياسة "دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية"** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004.

10- السيد عبد الحليم الزيات، **البنية والأهداف**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

11- الطاهر علي موهوب، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، ط1، القاهرة: دار العلم والإيمان، 2010.

12- تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسيات العامة**، ط1، عمان، الأردن: د م ن، 2004.

13- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية تجربة الجزائر**، بيروت: مركز الدراسات العربية، 2001.

14- داود الباز، **حق المشاركة في الحياة السياسية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

15- رضا عبد الله ابو سريع، **تحليل البيانات باستخدام برنامج spss**، عمان: دار الفكر العربي، 2004.

16- سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية**، القاهرة: جامعة عين شمس، 2005.

17- سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

18- صايل زكي الخطايبة، **مدخل إلى علم السياسة**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010.

19- طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1999.

20- طه السيد احمد الرشيدي، **حق المشاركة السياسية في القانون الإسلامي والفقه الروماني**، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2011.

21- طه السيد أحمد الرشيدي، **حق المشاركة في الفقه الإسلامي والقانون الروماني**، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

22- عادل عبد الغفار، **الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية**، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009.

23- عادل عبد الغفار، **الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية**، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009).

24- عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد جاب الله عمارة، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.

25- عبد النور ناجي، **أزمة المشاركة السياسية**، عنابة: د م ن ،2007.

26- عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، ط1، د ب ن: دار المعرفة الجامعية، 1998.

27- فليب برو، علم **الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية، 1998).

28- قوي بوحنية وآخرون، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي**، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع،2011.

29- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** "المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات"، الجزائر: د م ن، 1997.

30- محمود حسن اسماعيل، **التنشئة السياسية: دراسة في دور أخبار التلفزيون**، مصر: دار النشر للجامعات،1997.

31- نادية سعيد وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الجزائر: مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، 2017.

32- هشام محمود الأقداح، **الاستقرار السياسي في العالم المعاصر**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

*** الجرائد والمجلات:**

1- عبد الاله واردي، "**التأصيل الفقهي للمشاركة السياسية**"، جريدة الحوار المتمدن، العدد1994، (13-03- 2018).

2- محمد أمين لعجال أعجال، **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، (نوفمبر2007).

3- سعاد العقون "**تأثير الاسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق: دراسة ميدانية لتلاميذ المدرسة الاساسية** "، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد06، 2012.

4- رابح لعروسي "**الهندسة الانتخابية الفعالة: مدخل حقيقي لتطوير البرلمان**"، مجلة دفاتير السياسة والقانون، العدد06. 2016.

5- عبد القادر عبد العالي "**الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية**"، مجلة دفاتير السياسة والقانون. العدد 10، 2010.

6- فتحي معيفي "**الحكومة الانتخابية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر**"، مجلة دفاتر السياسة والقوانين: العدد08، 2013.

*** دراسات غير منشورة:**

1- بليل زينب، **موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم سياسية تخصص تنمية محلية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2012-2013.

2- زكريا حريزي، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011.

5- سعاد بن ققة "**المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التلقين الأسري نموذجا:(1962-2005)**". أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

6- عامر صبع "**دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008.

7- ناصر محمود رشيد شيخ على، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، أطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس: فلسطين، 2008.

8- نهى محمد أمجد نافع، **المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين1981 و،2002** قسم البحوث والدراسات الانسانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2013.

9- هشام سليمان حمد الفلايلة، **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية 1999-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

الفهـــــرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

مقدمة: 1

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمشاركة السياسية

تمهيـد: 7

المبحث الأول: المشاركة السياسية 8

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية 8

الفرع الأول: تعريف المشاركة والسياسة 8

الفرع الثاني: تعريف المشاركة السياسية 10

المطلب الثاني: مستويات ومراحل وأشكال المشاركة..... 16

الفرع الأول: مستويات المشاركة السياسية 16

الفرع الثاني: مراحل المشاركة السياسية: 17

الفرع الثالث: أشكال المشاركة السياسية: 18

المبحث الثاني: خصائص ودوافع وأهمية المشاركة السياسية..... 21

المطلب الأول: خصائص المشاركة السياسية:..... 21

المطلب الثاني: دوافع وأهمية المشاركة السياسية 22

الفرع الأول: دوافع المشاركة السياسية..... 22

الفرع الثاني: أهمية المشاركة السياسية 25

المطلب الثالث: محددات ووسائل المشاركة السياسية 26

الفرع الأول: محددات المشاركة السياسية..... 26

الفرع الثاني: وسائل المشاركة السياسية..... 28

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمشاركة السياسية

تمهيـد: 33
المبحث الاول: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية 34
المطلب الاول: البناء العام للاستبيان 34
المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة 37
المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية 39
المبحث الثاني: الحلول المقترحة لتفعيل المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات في الجزائر 49
المطلب الأول: في الميدان السياسي 49
المطلب الثاني: على مستوى الاحزاب السياسية والولاء القبلي 51
خلاصة الفصل: 53
الخاتمة: 55
الملاحق 59
قائمة المصادر والمراجع 63
فهرس المحتويات 68